الجلسة الواحدة والعشرين بعدالمائة

- **التاريخ :** الثلاثاء7 شعبان 1420(1999/11/16)
- **الرئاسة :** السيد المصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين والسيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
- **التوقيت :** ثلاث ساعات وخمس وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الزوال.
- **جدول الأعمال:** الأسئلة الشفهية.

* * *

السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفاهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لأطلاع المجلس على ماجد من مراسلات.

السيد لحسن مينو أمين مجلس المستشارين:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس من الأمين العام للمجلس الدستوري بنسخة من القرار الصادر عن المجلس الدستوري في يوم الثلاثاء 2 نوفمبر 1999 تحت رقم 97/344 يقض فيه المجلس الدستوري برفض طلب السيد عبد الرحمان السلفي الرامي الى إلغاء انتخاب السيد ادريس بوجوالة عضو بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 23 مارس 1999 في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء غرفة الصناعة التقليدية بالجهة الشرقية.

كما توصلت رئاسة المجلس من فريق التجمع الوطني من الأحرار بمقترح قانون يتعلق بتنظيم حرف الصناعة التقليدية.

الأسئلة الكتابية والشفوية التي توصل بها مجلس المستشارين من 9 نوفمبر 1999 الى 16 منه عدد الأسئلة الشفوية 35 عدد الأسئلة الكتابية 28 عدد الأسئلة الشفوية التي تم سحبها 7.

مداولة مجلس المستشارين بعد إطلاع مكتب مجلس المستشارين على مراسلة السيد المستشار عبد الرحمان لبدگ التي تفيد بتشكيل فريق جديد أطلق عليه فريق الوحدة والتضامن وبعد الإطلاع على اللائحة المكونة من 14 مستشارا وبعد أن ذكر المجلس بالقواعد التي تنظم انتخاب أجهزة المجلس وتشكيل الفرق فيه طبقا لما ينص عليه النظام الداخلي أي بعد انتخاب أعضاء المجلس وعند كل تجديد لثلثه يوافق مجلس المستشارين على أن تتلى في جلسة عمومية لائحة السادة المستشارين الأعضاء في فريق الوحدة والتضامن وفيما يلي أعضاء أسماء الفريق حياءا على المراسلة الواردة من السيد عبد الرحمان البدگ أسماء أعضاء المستشارين المكي الزيزي خنوفة عبد الله الحاج ميلود العلج- بن زروال السعد الذهبي ابراهيم- المهدي الطنجي- لحسن أگجگاد- سعيد أزيد- عبد الرحمان البدگ، الدرموي بلحاج- محمد موهوب- مولاي مسعود أگناوا- محمد بوگمزة- عبد العزيز القريعة- كما توصلت رئاسة المجلس بإحاطة المجلس علما بقضية طارئة وردت من السيد محمد الجواهري رئيس الفريق الحركة الشعبية كما توصلت رئاسة المجلس باعتذار من السيد عبد الله الشرقاوي رئيس الفريق الاشتراكي عن حضور هذه الجلسة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركة الشعبية في إطار إحاطة المجلس علما بشيء طارئ فليتفضل.

السيد رئيس الحركة الشعبية :

السادة الوزراء إخواني المستشارين،

طلبت طبقا للقانون الداخلي إحاطة المجلس علما وأنا أتأسف للجوء إلى هذه الوسيلة ولكن مضطرا إذ وقعت واقعة بمستشفى ابن سينا بالرباط في الزسبوع الماضي ذهب ضحيتها قاضي وهي تدخل في نطاق الإهمال وعدم القيام بالواجب يتعلق الأمر بقاض ذهب لزيارة زميل له في نفس المصحة وبالجناح المختص بعلاج القلب والشرايين في الحال أصيب القاضي الزائر بأزمة ففحص في الحال أيضا وتتطلب طبيا أن حالته تتطلب إجراء عملية جراحية مستعجلة إلا أن المصلحة أو الطبيب المعالج طلب منه مبلغا ماليا وقد تداولت الألسن بأن المصاب الشخص أو القاضي الذي كان في حالة أزمة قد سلم له شيكا إلا أن المصلحة طلبت منه أن يكون هذا الشيك مصادق عليه أو شيك يشهد البنك بوجود رصيده وفي الحال توفي القاضي بين يدي المصلحة وبين يدي الأطباء وأضاعوا هذه الإشكالية أمام الشعب المغربي ونتأسف لأنها لها أكثر من دلالة وتعني أشياء كثيرة في مجتمعنا وفي المسؤولية ولدى الضمائر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

حضرات السيدة المستشارة ،

حضرات السادة المستشارين السادة الوزراء،

نشرع الآن في الأسئلة الشفاهية المدرجة في جدول الأعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 22 سؤالا شفاهيا وفي البداية هنالك سؤالات آنيان مبرمجان في جداول أعمال هذا اليوم السؤال الأول موجه الى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول العمرة في شعبان ورمضان للمستشارين المحترمين السادة عمارة الحاج العمارة، عبد الإلاه الصوادقة، محمد الفاضلي، محمد المنصوري، أحمد الجوهري فليتفضل السيد المستشار لتقديم سؤاله.

تدخل المستشار السيد عبد الإلاه الصوادقة :

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

قامت وتقوم وزارتكم بمجهودات كبيرة سنة بعد أخرى لتنظيم الحجاج المغاربة المتوجهين الى الديار المقدسة لأداء مناسك الحج والعمرة وفي شهر شعبان ورمضان المباركين تزداد أهمية المواطنين الراغبين في أداء العمرة لكن نلاحظ مع كامل الأسف أن بعض وكالات الأسفار تتلاعب بالمعتمرين والحجاج إذ كثيرا ما يتفاجئ المعتمرين والحجاج بأنهم مرافقين لنساء بدون علمهم وكم من النساء اللواتي يسئن إلى سمعة المغرب من خلال تصرفاتهم اللا أخلاقية.

سيدي الوزير، من هذا المنبر المحترم وهذا المجلس الموقر لا يسمح لي أن أشرح أنواع هذه اللاأخلاقيات كما أن هناك مشاكل النقل والإزدحام في المطارات ذهابا وإيابا والتأخير الكبير الذي يحصل في توقيت إقلاع الطائرات، لذا نتوجه إليكم السيد الوزير بسؤالنا عن التدابير الجديدة التي اتخذها وزارتكم حتى تمر مناسك العمرة والحج في أحسن الظروف وعن المراقبة الصارمة التي يجب أن تتعامل بها وزارتكم مع المتلاعبين حتى لا تضيع مجهودات وزارتكم . وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ليتفضل بالإجابة عن هذا السؤال.

السيد عبد الكبير المدغري العلوي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني ويشرفني أن أجيب على هذا السؤال الشفوي الآني المقدم من طرف السادة المستشارين المحترمين عمارة الحاج عمارة وعبد الإله الصوادقة ومحمد الفاضلي ومحمد المنصوري وأحمد الجوهري شاكرا لهم اهتمامهم بموضوع الحج والعمرة.

فيما يتعلق بالعمرة وبعض المشاكل التي أشار إليها السادة المستشارون في سؤالهم أود أن أوكد بأن نظام العمرة بصفة عامة يشهد الآن استعدادا لتغييره بالكامل بحيث السلطات السعودية اتخذت قرارات لتنظيم العمرة ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله ومقتضى هذا التنظيم غادي ما يبقاش شي حد يسمح له بأداء العمرة بطريقة انفرادية خارج وكالات الأسفار غادي يصبح جميع المعتمرين ملزمين بالتسجيل لدى وكالة من وكالات الأسفار من أجل أداء العمرة وهاد وكالات الأسفار المغربية غادي يكون الدور ديالها هو تسجيل هاد المعتمرين والاتفاق مع شركات سعودية على إقامتهم وعلى الخدمات المقدمة وأداءهم لمناسك العمرة إلى حين رجوعهم المقصود من هذا النظام هو أولا هو تحسين التأطير وثانيا التحكم في الأشخاص الذين يتخلفون بعد العمرة ويبقون في الأراضي السعودية لأسباب خارجة عن العمرة ولعلمكم سيدي الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، أنه في العام الماضي مثلا في موسم الحج كناتفاجئنا بألف و500 شخص مغربي متخلف من عمرة رمضان وجاؤوا واحتلوا أماكن ديال الحجاج واحتلوا الخيام في منى، وتسببوا في إرباك موسم الحج هذا بالإضافة لبعض الأعمال اللي تيتعاطوها واللي تتنافى مع السمعة ديال المغرب هاد النظام مايبقاش يسمح نهائيا لشي حد باش يتخلف أو يجعل العمرة مطية لأغراض أخرى كل شيء غادي يمشي مع وكالات تتعهد به وستسلمه لجهة معنية وهاديك الجهة المعنية تحجز عندها الجوازات حتى تيرجع المعتمر إلى المطار وتسلم له الجواز ديالو ويخرج ويغادر البلاد ويرجع في وانتظار تطبيق هاد النظام في السنة المقبلة إن شاء الله حنا في وزارة الأوقاف بتعاون مع وزارة السياحة تنديروا واحد المجهود خاص لتشديد المراقبة حتى إن شاء الله تتم العمرة في شروطها الشرعية الضرورية.

أما فيما يتعلق بموسم الحج موسم الحج أنا أخيرا في نهاية الشهر أكتوبر قمت بزيارة المملكة العربية السعودية وابحث مع المسؤولين السعوديين وعلى رأسهم وزير الحج السعودي جميع الإجراءات المتعلقة بإقامة الحجاج المغاربة والخدمات المقدمة إليهم وأبدينا ملاحظاتنا ديالنا في كل الأمور حسب تجاربنا السابقة واتفقنا على جملة من الاستعدادات والإجراءات اللي غادي تجعل إن شاء الله موسم الحج بالنسبة للحجاج ديالنا موسما ناجحا كما أنني تفقدت العمارات اللي غادي يسكنو فيها الحجاج وهي عمارات جيدة وليست ببعيدة عن الحرم وهاد العام غادي يشهد موسم الحج واحد النظام جديد ومهم وهو أننا غادي انبدوا اسكنوا في المدينة المنورة إلزاميا واحد العدد من الحجاج لا يقل على 6000 حاج اللي لازم أنهم يكونوا من بداية الموسم الى نهايته متواجدين في المدينة المنورة هاد الإجراء من شأنه تخفيف الضغط على مكة المكرمة والأخذ بنظام التفويج إلى المدينة المنورة مباشرة من المغرب أو جدة إلى المدينة بحيث من الآن لأنه النظام اللي كان قبل هو أنه العمارات تتكون موضوع رهن إشارة الحجاج من مختلف الدول والفوج اللي جاء تنسكنوه في المدينة المنورة مع دول أخرى اليوم عندنا عمارات محجوزة فقط للحجاج المغاربة بالمدينة المنورة هذا النظام مهم جدا كما أننا درنا واحد الإجراء في اللجنة الملكية للحج اللي من شأنه يحد من المعانات التي يقاسيها المغاربة في المطارات الحجاج المغاربة في المطارات ذلك أننا اتفقنا مع الخطوطو الملكية المغربية والخطوط العربية السعودية على برنامج محدد للرحلات وعلى محضر فيه التزام ديال الشركتين إلتزام برحلات معينة محددة التواريخ مضبوطة الساعات تحت طائلة مساءلة الشركتين على كل ضرر لحق بالحجاج المغاربة من جراء التأخيرات التي تقع في المطارات يمكن لي أن أقول للمجلس الموقر أننا في إطار اللجنة الملكية للحج اتخذنا عدة تدابير من شأنها حماية الحاج المغربي وتقديم أحسن الخدمات له وشكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الوزير هناك تعقيب للسيد المستشار تفضل

تعقيب السيد المستشار:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ،

أشكر السيد الوزير على جوابه القيم ولكن السيد الوزير نطلب منه أن تكون مراقبة صارمة لوكالات الأسفار لأن وكالات الأسفار هي التي تقوم بالتلاعبات فلهذا نطلب من معالي الوزير والحكومة جميعا أن تنسق حتى لا يقع الحجاج والمعتمرين في فخ هؤلاء المتلاعبين بحجاجنا.

السيد الوزير المناسبة والمناسبة شرط أريد بدوري وباسم المدارس العتيقة وطلابها وعمدائها أن أتقدم بالشكر الجزيل الى السيد الوزير على عرضه القييم الذي ألقاه أمام اللجنة الوطنية للتعليم لأنه عرض قيم لا يصدر إلا من رجل غيور ووطني على وطنه، فلهذا نشكره على أنه شخص الداء ووجد وصفة الدواء فلهذا نجدد له الشكر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

ننتقل الآن الى السؤال الثاني نقطة نظام ولكن،

نقطة نظام أحد المستشارين:

السؤال موجه إلى السيد وزير الأوقاف فإذا بالرئاسة برمجته في وزارة النقل، لا أنا السؤال ديالي موجه إلى السيد وزير الأوقاف.

السيد رئيس الجلسة :

يمكن عندو علاقة بالنقل وحتى نوصلوا إلى هذا السؤال عاد يمكن لنا أنشوفوا.

السيد المستشار في إطار نقطة نظام :

مادام كاين وزير الأوقاف السيد الرئيس أنا أوجه له السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

أبدا لا يمكن ماعندناش حنايا سؤال موجه.

السيد المستشار:

في إطار نقطة نظام السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا اسمح لي الأخ غادي يجرك لإطار آخر الآن ننتقل إلى السؤال الآني الثاني نقطة نظام راك أخديتها وتكلمت فحنا فهمنا وراه الموضوع والرئاسة كتسمع المسوولين على هاد الشي راه كيسمعوا وغيدرجوا لك السؤال ديالك في الأسبوع المقبل إن شاء الله إذن ننتقل السؤال الثاني المتعلق بالوزارة المنتدبة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلفة بالصيد البحري حول إشكالية الصيد البحري بأقاليمنا الجنوبية للمستشارين المحترمين السيد محمد البطاح وسعيد التلاوي فليتفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال.

السيد المستشار محمد البطاح:

السيد الرئيس السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين أختي المستشارة،

في إطار المحافظة على ثروتنا البحرية بالإستغلال المعقلن وفي إطار قطاع الصيد عامة وتحسين سوق الرخويات خاصة قررت وزارتكم اتخاذ بعض الإجراءات التي استحسنها المهنيون بصفة عامة رغم أن مصانع التجميد لها الحيف الأوفر فيما يخص منعها من التصدير لمدة أربعين يوما تمتد من 1-11-99 إلى 10-12-99 ولابد أن نسرد على مسامع الرأي العام الوطني القرارات الثلاثة التي اتخذت في هذا الإطار:

أولا: تحديد سقف الانتاج للوحدات الصناعية المتواجدة بين بوجدور والداخلة في 2500 طن.

ثانيا: إرجاع أسطول أعالي البحار إلى 12 ميل بدل ستة المعمول بها سابقا.

ثالثا: منع تصدير الرخويات مجمدة أو طرية خصوصا في جهة وادي الذهب الى يوم 10-12-99.

للإشارة السيد الوزير النقطة الأخيرة جاءت باقتراح من المهنيين قصد ضبط وتحديد سقف الانتاج لكن التعليمات الأخيرة التي أصدرتها وذلك بالترخيص لبعض المتجولين وكذا الأجانب أخص هنا بالأجانب هما الاسبان والبرتغال وإيطاليا تيمشيوا حتى إلى الفلايك كيشربوا مع الناس اللي مستثمرين واحد العدد ديال الأموال نمة رخصتم لهؤلاء الباعة في تسوية مشترياتهم من المنتوج

صوب أكادير في ظروف تنعدم فيها المراقبة الصحية الشيء الذي يسيء إلى جودة منتوجنا الوطني الذي أنتم منهمكون على تحسينه ولا أخفي عليكم السيد الوزير هذه التعليمات أنها أحدثت مفاجئة غير منتظمة مما أثار ضجة كبرى واستياءا عميقا في هذه المنطقة التي تجتاز مرحلة دقيقة نحن في أمس الحاجة لا لأن تزيد الطين بلة وفي هذا السياق نود أن نسائل سيادتكم عن الأسباب والمبررات التي أملت عليكم إعطاء هذه التعليمات التي تعتبر خرقا صريحا لمبدأ مراقبة السقف المحدد وكذا ظلم وجور بالنسبة للمستثمرين ساهموا بقسط وافر في تنمية أقاليمنا الجنوبية وهل من حق وزارة الصيد البحري منع التصدير أيامه وما الهدف من هذا التأجيل؟ وتقبلوا فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المنتدب المكلف بقطاع الصيد البحري فليتفضل.

السيد التهامي الخياري الوزير الأول المكلف بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية تتشكر السيدان المستشاران على هاد السؤال اللي طرحوا لنا يمكن لنا باش انوضحوا الأمور بالنسبة للرأي العام الوطني في الواقع احنا على أبواب نهاية الراحة البيولوجية فيما يخص الرخويات، كان عندنا إشكال كبير هو أن الأثمنة السوق العالمية وأساسا في السوق الياباني عرفت وهاد الشي بدأ منذ سنوات ولكن هاد السنة هاد عرفت تدهور خطيرة اللي كانت تيهدد القطاع برعته كان عندنا ثلاثة ديال الحلول كان عند الحل الأول، نديروا كما كان تيعمل قبل أحنا ماكنتجوش أي وماكانشوقش أي كاين الحرية ديال العمل والله يعاون ولكن هذا الموقف ماشي هو موقف ديالنا لأنه القطاع كله في خطر وخاص الحكومة ورغم أن وسائل ديال التدخل ماكايناش خاصها تحمل المسؤولية ديالها كان عندنا الحل الثاني هو منع اصتياد الصيد في شهر نونبر إلا أن هذا الحل الثاني كان غيطرح لنا زوج ديال المشاكل المشكل الأول أنه الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي كتسمح للأوربيين يبقاوا كيصيدوا وبالتالي كنا عانصيبوا أنفسنا في واحد الوضعية لمدة شهر نونبر الأوربيين كيصادوا والمغاربة ممنوع عليهم الصيد ثم من جهة أخرى عندنا مشكل اجتماعي ديال حوالي 60-70 ألف ديال المواطنين اللي غايشب في قطاع ديال الصيد التقليدي في هذه المنطقة اللي كنا غادي انمنعوا عليهم الرزق ديالهم والقوت ديالهم لمدة شهر لهذا بحثنا وكملنا مسؤولية واخدينا واحد العدد ديال القرارات طبعا من بعدما استمعنا لكل المتدخلين في القطاع والمتدخلين في القطاع من أنواع مختلفة والمصالح ديالهم مع الأسف متناقضة حالا كاين من جهة متدخلين كاين الصيد في أعالي البحار ديال الرخويات كاين الصيد الساحلي كاين الصيد التقليدي وكاين موالين المعامل ديال اللي تكلمتوا عليهم في التدخل ديالكم واللي مكلفين بالتجميد طبعا كان خاصنا اناخدوا موقف اللي كل واحد يتحمل قسط منه ولكن في الأخير الربح غادي يكون بالنسبة للجميع كما قلتم أخدنا قرارات أول قرار فيما يخص أعالي البحار والصيد الساحلي طلبنا منهم باش يخرجوا من 12 مارس ألهيه برا فيما يخص قطاع الصيد التقليدي يعني الصيادة الصغار قررنا باش انوقفوا الطوناج ديال الانتاج ديالهم في 2500 طن وطلبنا من أصحاب العامل باش يرجؤوا التصدير ديالهم إلى يوم 10 ديسمبر يعني حتى الصتوك اللي موجود في اليابان ينخفض باش الأثمنة ترتفع وبالتالي باش الكل يمكن له أن يربح ثم كذلك في إطار هاد الاتفاقية هذه ماشي قررنا طلبنا من موالين المعامل ديال أكادير باش خلال المدة نونبر ماتمولوش في المنطقة ديال الداخلة لأنه المغرب مافيهش حدود ماكاينش جمارك دخل المغرب من الناحية القانونية مايمكنش انمنعوا الشي واحد التجارة داخل الحدود داخل في المنطقة بالنسبة للبلاد ولكن الصيادة والناس ديال أكادير تفهموا وقبلوا هاد الشي كله كنا كنهدفوا باش يرتفع الثمن وباش.. وباش يستفيد منه يستفيد منه

موالين أعالي البحار والصيد الساحلي يستفيد منه موالين المعامل ولكن كذلك وشيء أساسي باش يسفتيد منه 60000 أو 70000 ديال الناس اللي عايشين وكياكلوا من داك الشي الماكلة مع الأسف المعامل ماتمشاوش معنا تنقولها بكل صراحة ومامشاوش معناهبطوا الأثمنة والأثمنة غير كطلع في السوق العالمي وهما نظرا للمونوبول اللي عندهم الاحتكار اللي عندهم في المنطقة ماأمشاوش معنا باش انرفعوا كذلك باش حتى الصفار يأخدوا حقهم من هذا القرار اللي هو قرار كيهدف إلى إفادة الجميع أمام ذلك أخدنا موقف ووقفنا مع الناس ديال أكادير وقلنالهم بأنهم أحرار اسمح اللي السي الله يرضي عليك هما أحرار باش يستوقوا لي ابغاوا يتسوقوا في ذاك المنطقة على كل حال وحتى السؤال جاء شويا متأخر لأن حنا الآن حسب الاتصالات اللي عندنا كل شيء كيشيد بالقرار لأنه في الأخيز كل شيء الآن فهم بأنه في الأخير القرار راه القرار غادي يستفيد منه كل المتدخلين بل أكثر من ذلك عندنا اجتماع غدا اللي غادي يحضروه موالين المعامل موالين القطاع ديال الصيد في أعالي البحار اللي كيسوقوا وكيجتمدوا في أعالي البحار ديالهم باش يمكن لنا أن نخرجوا عن المأسات اللي كاينين فيها ديال المغاربة تيضابروا فيما بينهم في السوق العالمي وتيهبطوا الأثمنة وإن شاء الله غدا غادي انخرجوا بقرار باش كل المتدخلين وكل المصدرين يتفقوا فيما يخص التسويق والأثمنة اللي غادي يطالبوا في السوق العالمية وفي الأخير يمكن لنا انقولوا لأنه طبعا كنا عارفين مسبقا حتى واحد ماكان راضي على القرارات هذا الآن السؤال كيهم المعامل ولكن موالين الصيد التقليدي ماكانوش عاجبهم القرار لأنه في بعض الجوانب تيضربهم موالي الصيد الساحلي وأعالي البحار ماكانوش باغيين القرار في الأخير قلت القرار كل شيء الآن كيصفق له وأظن غتكون عنده نتيجة إيجابية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

السيد المستشار:

لأنه هاد الشي ماكيطلبش زوج دقائق وثلاثة دقائق والا أنه السيد الوزير كلتي بأن دوك المصانع ما تفهموش الوضع ديال أنا انكولك السيد الوزير بأنه هداك الحل اللي اعطيته باش يدخلوا الناس ديال أكادير واش عقد المشاكل اشنوهو عقد المشاكل.. أصحاب الفريگوات باش يوقفوا ثلاثة أيام والا غير يومين وقفوا أنها واحدا استغلوا دوك الناس اللي كيشريوا البول طري اشراوه بزوج دراهم احنا شفنا الوضع ماشي هو هذاك والمنطقة ديالنا خاصها مايكونش المشكل هذا قررنا عاود انفتحوا وانزيدك السيد الوزير بأنه هادوك البحارة ماكاين اللي غادي يحل المشكل ديالهم منا غير المصانع التجميدية لأنه هذاك المنتوج الى قامت ثلاثة السوايع والا زوج ديال السوايع راه كيطح الجودة ديالو ومايمكنش يمشي لأكادير واحنا واشنوهو باش انحبسوا الناس اللي المستثمرين واحد العدد ديال الأموال اللي ماكتصورش وانطلقوا الناس اللي كيجيبوا واحد الكميونيت بواحد 20 ألف درهم و3 ألف درهم وأدي فيها السلعة خاص يكون التساوي احبسنا خاص انحبسوا كل شي وهذاك الشي كيطلب أموال باهضة باش اصتوكي واحد 200 طن والا 300 طن ديال المنتوج. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار بإيجاز.

السيد الوزير:

أقول بأنه الثمن الآن 34 دولار اللي كان تيعطي من طرف المعامل 8-10 الدراهم بالنسبة للناس ديال قطاع الصيد التقليدي باش الإخوان يكونوا عارفين الفرق باش كانشربوا عند الناس ديال التقليدي وباش كاينبعوا في السوق العالمية واحناجئنا في هذه الحكومة باش انغيروا الأوضاع باش الجانب الاجتماعي والناس اللي ضايعين يأخدوا كذلك حقهم من خيرات ديال البلاد وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا حضرات السادة المستشارين،

عملا بمقتضيات الفصل 300 من النظام الداخلي يلتمس السيد وزير التربية الوطنية تأجيل السؤالين الشفاهيين المدرجين في هذه الجلسة ونظرا لوعكة صحية ألمت به نتمنى له الشفاء العاجل وشكرا.

ننتقل الآن الى السؤال يتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية ويتولى الإجابة عن هذا السؤال السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بدأنا إذن أعطي الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الإله القباج في إطار لا الوقت اللي أبدينا كان باقي ما دخل السيد وزير الوظيفة العمومية وماكاين حتى شي مشكل حتى دابا اشنوا المشكل أشنو هو المشكل الآن، الترتيب أسيدي غادي انطلبوا من السيد وزير المالية ينتظر الكلمة السي بوزباع تفضل.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

تنبغي فقط غير طبقا للرسالة اللي ابعت لكم في الموضوع السيد وزير المالية في مهمة مايمكن لوش يحضر في الجلسة ديال اليوم وطلب منّا باش أن أنوب عليه وطلب أنا شخصيا من السيد الرئيس باش يمكن له أن يتأتي لي باش انجاوب انستأذن باش إلى يمكن تعطاني رتبة من قبل لأنه كذلك الساعة الرابعةكاين عندي أشياء أخرى ولهذا طلبت باش يوقع تغيير في الترتيب وتنعتذر للسادة الوزراء وتنعتذر كذلك للسادة المستشارين وتنطلب منهم بكيفية استثنائية أنهم يقبلوا هذا الطلب.

السيد رئيس الجلسة :

الرئاسة عندها موافقة من السيدة صاحبة السؤال وكذلك السيد الوزير لأن أعطي الكلمة للسيد المستشار اللي عبد الإله القباج لتقديم السؤال المتعلق بقطاع لاره احنا قلنا هذا هو السبب هذا هو السؤال اللي ديال الاقتصاد والمالية ديال التنمية إذن السؤال المتعلق بالسيد المستشار السيد الفلاح الاقتصاد والمالية هذا هو اللي كاين إذن بحال غادي انتبعوا جميع الأسئلة ديال الوزارة المالية الكلمة للسيد المستشار السيد عبد الإله القباج.

السيد المستشار عبد الإله القباج :

بسم الله الرحمان الرحيم ،

السيد الرئيس السادة الوزراء ،

إخواتي أختي المستشار،

قطاع الصيد البحري كيمثل حوالي 400 ألف عائلة مابين التقليدي والساحلي وأعالي البحار كيمثل 800 مليار سنتم من الصادرات وهي 16٪ من الصادرات المغربية و55 ٪ من الصادرات الفلاحية المغربية أسطول كيتمثل ب 150 باخرة في أعالي البحار 2000 وحدة شاطئية و20 ألف تقليدية واستهلاكه تقريبا 8 كيلو سنويا لكل مواطن هذا القطاع هذا عرف واحد العدد ديال المشاكل لما أمر صاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني بدخول الأسطول المغربي من لاس بالماس إلى أكادير حيث كان في لاس بالماس معفى من جميع الجمارك ومن جميع الصوائر في حين أنه لما دخل البواخر إلى الموانئ المغربية طبقت عليه واحد العدد ديال الضرائب جديدة وواحد العدد ديال المصاريف.

-- هناك عدة مشاكل وعلمنا أن مديرية الجمارك مشكورة قامت بواحد العدد من الاتصالات مع غرف الصيد البحري ومع الجمعيات المهنية وفتحت حوار فيما يخص القطاع من الناحية المالية ومن الناحية الجمركية ولكن لازالت هناك مشاكل عالقة وهي مشاكل مثلا الضمانة المعنوية لأرباب الصيد المصدرين ثم إعفاء القطاع من الرسوم الجمركية على واردات الأدوات والتجهيزات المستعملة بالبواخر داخل الموانئ والمعدة المنتوجات ديالها للتصدير وهناك غموض في التطبيق مابين الإدارة المركزية والمصالح الجهوية ثم هناك كذلك شروط إدارة الجمارك في العمليات بين شركات الشحن وإدارة البيطرة والجمارك وهذه مشاكل اللي كنتمناوا أن وزارة المالية وإدارة الجمارك تأخدها بعين الإعتبار ونحن على أبواب آخر اتفاقية مع الإتحاد الأوربي اللي باش ينتهي بها العمل يوم 30 نونبر بحول

الله واللي كانتظروا من هذا القطاع باش يمكن له يتأهل وباش يمكن له يواجد كل الإكراهات وكل التحديات في إطار تحوير هذه الموارد وتطعيم هذا القطاع في إطار شراكات وفي إطار اتفاقيات دولية من أجل قيمة مضافة للمنتوج ولتنمية صادراتها من هذه الموارد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير المالية بالنيابة.

السيد الوزير:

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر المستشار السيد عبد الإله القباج على هذا السؤال الذي يتيح الفرصة للسيد وزير المالية والاقتصاد ليعطي إيضاحات حول النظام الجبائي المطبق على الإستيراد فيما يخص قطاع الصيد البحري، وارتكازا على مقتضيات ظهير 16 مارس 1931 والقانون المالي 85 المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة وقانون المالية الإنتقالي لسنة 96 تستفيد معدات الصيد البحري المستوردة من الإعفاء من الاقتطاع الضريبي عند الاستيراد بنسبة 15 ٪ ومن الضريبة على القيمة المضافة ب 20٪ وتبقى هذه المعدات خاضعة لرسم جمركي بسعر 5.2 ٪ هو الرسم الأدنى المتعارف عليه الآن والرسم الشبه ضريبي المحدد ب 0,25 ويشمل هذا النظام الجبائي كل المعدات الخاصة بقطاع الصيد البحري والتي لا تستعمل إلا في هذا القطاع، كما أن الاستفادة من هذا النظام لا يستوجب أي ترخيص مسبق بعد أن تم إدماجه في التعرفة الجمركية.

بالنسبة للنقطة **الثانية** المرتبطة بالضمانات فقد ارتأت إدارة الجمارك أن تتعامل مباشرة مع العاملين في القطاع الصيد البحري بمنحهم رخصة مؤقتة تخول لهم القيام بكل عمليات الإستراد المؤقت لكل المعدات التي لها ارتباط بالقطاع تحت الضمانة الشخصية لكل مستورد وذلك لمدة سنة حتى ينسى لهم تهيئ ملف الحصول على ضمانة من بين الضمانات الجديدة التي جعلتها إدارة الجمارك رهن إشارة العاملين في كل القطاعات ومن بين هذه الضمانات الضمانة المزدوجة تتفسر كما يلي: 20٪ من المرسوم الجمركية تضمن عن طريق الأبناك و80٪ يضمنها المستورد بضمانة شخصية ثم الضمانة الشخصية 100 ٪ هذه الضمانة تخول للشركة تخول للشركات التي تفوق قيمة صادراتها السنوية 20 مليون درهم ويدخل هذا الإجراء في إطار تخفيظ التحملات الناتجة عن الضمانات المعمول بها بالجمرك .

النقطة **الثالثة** الواردة في السؤال حول المحروقات فيما يخص المحروقات ينص المرسوم رقم 890/85/2 الصادر في 31 دجنبر 1985 في مادته الأولى أنه تطبيقا للفقرة الثانية من الفصل 165 من مدونة الجمارك والضرائب الغير المباشرة تعفى عن جميع الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب مواد الوقود والمحروقات والزيوت المليئة التي تستهلكها خلال عمليات الملاحة البحرية سفن الصيد البحري الحاملة للعلم المغربي.

رابعا : ما يتعلق بالصادرات والمساطير فيما يتعلق بهذه النقطة فإن إدارة الجمارك تعمل على تسهيل استكمال الإجراءات الجمركية الخاصة بالتصدير ولا سيما حينما يتعلق الأمر بالأسماك الطرية ومن بين هذه التسهيلات يمكن أن نذكر إمكانية كتاب تصريح جمركي احتياطي مفتوح لمدة معينة وذلك عملا بمقتضيات الفصل 7 من قرا وزير المالية رقم 77 المؤرخ في 31 أكتوبر 1977.

خامسا : الحلول المناسبة لمعالجة القضايا المطروحة من طرفي مهنيي قطاع الصيد البحري تجدر الإشارة الى أن وزارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة تعمدت دائما استشارة المعنيين بالأمر كلما تعلق الأمر باتخاذ القرارات التي تهم قطاع الصيد البحري وخاصة المساطير الجمركية وفي هذا الإطار تمت وتتم لقاءات مشتركة بين الوزارة الوصية على القطاع وجمعيات أرباب السفن وجمعية التجار ومستوردي معدات الصيد البحري وإدارة الجمارك

وتبقى إدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة وهذا التزام من السيد وزير الاقتصاد والمالية تبقى رهن إشارة حرفي قطاع الصيد البحري لتدارس كل الحلول والمقترحات المتعلقة بالإجراءات الجمركية وذلك وعيا منها بخاصية هذا القطاع وأهميته في الاقتصاد الوطني شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

هل هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

السيد المستشار :

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير،

وعبركم شكرا للحكومة على الموقف الشجاع في موضوع آخر اتفاقية للصيد مع الإتحاد الأوربي التي تأكدنا أنها ستصل الى 3 نونبر إن شاء الله 1999 بدون تجديد كذلك الأمل معقود في السيد وزير الاقتصاد والمالية أن تكتمل هذه الصورة وهذا الموقف بتدابير أخرى لتأهيل هذا القطاع بعد انتهاء الاتفاقية وهذا مالمسناه انطلاقا مما عرفته إدارة الجمارك منذ السيد علي عمور المدير السابق وهو الرجل الصالح الى وصولا إلى السيد المصدق الذي يرجع له كل تنويه لانفتاحه وسياسته الشفافة انطلاقا من الحوار المستمر مع الجمعيات المهنية والفاعلين الإقتصاديين حتى تم وضع مدونة أو مشروع مدونة للجمارك دون أن أنسى بأن اتقدم بتحية إكبار وتقدير لرجال الدرك لرجال الجمارك هؤلاء الجنود المخلصين الذين يعملون ليل نهار لحماية مصالح البلاد والعباد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

ننتقل الآن الى السؤال الثاني والمتعلق بنفس الوزارة أي وزارة الاقتصاد والمالية ويتعلق الأمر بتفويت بعض الأراضي الفلاحية للمستشارين المحترمين السادة محمد قرو ومحمد الرحموني أحمد أوحلو وعبد الرحمان أوشن ومحمد أوشطو وأعطي الكلمة للسيد العربي خربوش نيابة عن جميع الأسماء التي ذكرت فليتفضل.

السيد المستشار العربي خربوش :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير ،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

تحية تقدير واحترام وبعد إن مسألة تفويت بعض أراضي الملكية الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية لازالت تتسم بنوع من الغموض كثيرا ما يؤدي الى حيف في حق المواطنين المعنيين بعملية التفويت وقد بات واضحا أن هذا الوضع كثيرا ما ينتج عن تجاوز اللجن الجهوية المكلفة بتحديد قيمة التفويت بمقتضيات ظهر بمثابة قانون رقم 1/73/23 والتعديلات التي أدخلتها عليه الوزارة الأولى بتاريخ 21 يونيو 1993 والمتعلقة بتسوية الشكاوي الناتجة عن حالة الخلاف في تحديد قيمة التفويت ففي رسالة موجهة للوزارات أو للمصالح التي تشرف على التفويت بتاريخ 21 يونيو 1993 يشير الوزير الأول الى أن الحالات التي لا يتوفر فيها الطالب على وثائق تحمل تاريخا واضحا لأداء سعر معاملة سعر إقتناء الأرض من أصحابها الأوائل ينم فيها تفويت الأرض اعتمادا على سعر المعاملة وعلى قاعدة الأموال المؤداة فعلا لأصحاب الأرض الأوائل كما تؤكد نفس الرسالة على أن نفس المبدأ يسري على الطالبين الذين يتوفرون على وثائق ناقصة أو غير موثوقة تماما وحى على الطالبين المضيفين في خانات المحتلين للأملاك المعنية إن مبدأ السعر المعاملتي ينص بكامل الوضوح على أن الطالبين المصنفين أطراف بحكم القانون في تحديد قيمة التفويت لكن اللجن الإقليمية التي أحدثتها الوزارة الأولى بغرض تسهيل مسطرة التفويت والمكلفة بتطبيق مقتضيات الرسالة التوجيهية المشار إليها أعلاه كثيرا ما تتبنى تاويلا أحاديا لمقتضيات

التفويت بوالخصوص لمدأ السعر المعاملتي حيث لا تأخد بالمغزى الأساسي لهذا المبدأ والذي يقضي بأن للطالب كلمته في تحديد قيمة التفويت لذلك نسنسمحكم السيد الوزير في طرح السؤال التالي ماهي الإجراءات والتدابير التي تنوون اتخادها حتى تتمكن اللجن الإقليمية المكلفة بترتيب عملية التفويت لكي تأخذ بما يلزم من الموضوعية بمقتضيات رسالة الوزير الأول التوجيهية وترمي بالأساس إلى تجنب الإخلال بحقوق الطالبين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

شكرا للسادة المستشارين،

الذين وضعوا هذا السؤال وفي إطار البيانات التي يجب تقديمها أقول بأن اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بتسوية النزاع الناشئ عن تطبيق ظهير 2 مارس 1973 تدارست إلى حد الآن 5664 حالة تهم حوالي 121 ألف هكتار.

ثانيا : رغبة في التعجيل في التسوية هذا الملف وتمكين المطالبين من تملك العقارات المعنية صدر بتاريخ 18 أبريل 1994 كتاب السيد الوزير الأول الذي يرمي إلى التخلي عن تمركز الملف بالرباط وإحداث لجن إقليمية مكونة من عامل الإقليم ورئيس دائرة الأملاك المخزنية وممثل الفلاحة وقابض التسجيل ومحافظ على الأملاك العقارية عهد الى هذه اللجن بدراسة الوثائق الأصلية الموجودة بحوزة المطالبين على أن تكتفي اللجنة المركزية التي تجتمع بوزارة الفلاحة بالنظر في النسخ وبتحديد ثمن تفاوضي لتسوية حالة الأشخاص الذين يتوفرون على وثائق ناقصة.

ثالثا : يتم تفويت العقارات بثمن رمزي للأشخاص الذين يتوفرون علي وثائق صحية وأدوا ثمنا كاملا للمالك الأجنبي.

رابعا : بالنسبة للذين لم يتبتو أداء كافة الثمن يتم البيع لفائدتهم على أساس ثمن تفاوضي مع أحد المبالغ المدفوعة للمالك السابق بعين الإعتبار وكذلك الحال بالنسبة للذين لا يتوفرون على وثائق أصلية أو أدلوا بوثائق ناقصة أو أولائك الذين يستغلون العقارات المعنية بصفتهم محتلين بالفعل في 7 مارس 1973 بالنسبة للثمن التفاوضي يحدد بحضور المطالبين ويأخد بعين الإعتبار نوع التربة وطبيعة الأرض إذا كانت مسقية وصالحة للزراعة أو للري، أما الثمن التفاوضي الذي يتم تحديده، يتم ما بين 40 و50 % من الثمن الحقيقي للأرض المطالب بها ولا يجتاز هذه النسبة الأخيرة ثم أنه لابد من موافقة المواطن المعني على الثمن بمقترح لكي يتم استصدار المرسوم أو القرار الأدن بالبيع وإبرام العقد بعد هذا الأداء لهذا فإنه إلى حد آخر أبريل من هذه السنة أي عند وضع السؤال من طرف السادة المستشارين المحترمين نظرت اللجن الإقليمية في 3713 حالة تهم 62545 هكتار وتم استصدار النصوص الأدنة بالبيع بالنسبة لـ 1950 حالة أي ما يعادل مساحة 43785 هكتار هناك حالات تم فيها قبول الثمن ولكن الأرض موضوع النزاع التحفيظ أو خاضعة لعملية الضم والقانون طبعا يمنع البيع في هذه الحالات هذه المعلومات الأساسية التي أرادها السيد الوزير الاقتصاد والمالية الإدلاء بها جوابا على السؤال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار نفضل

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على جوابه وأريد أن أشير بأن هذا المشكل يعاني منه عدد كبير من المواطنين في جل المناطق من المملكة وإذا سمحتم السيد الرئيس أعطي مثل منطقة زعير التي عايشنا فيها هذا المشكل بحدة حيث لم يتمكنوا أصحاب هذه الأراضي الفلاحية من الإستفادة ولو بالقروض سواء عن طريق القرض

الفلاحي أو ابناك أخرى وهذه الفئة العريضة من المواطنين أدوا ثمن شراء منذ أكثر من 30 سنة وتتطلب السيد الوزير باش هذا الثمن يأخد بعين الإعتبار خاصنا انديروا لهم هذا التقويم تقويم رمزي ولهذا ألتمس منكم السيد الوزير أن تساهموا في إيجاد حلول ناجحة لهذا المشكل في أقرب الآجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

ننتقل الآن إلى السؤال الثالث بالنسبة أو السؤال الرابع بالنسبة لوزارة المالية والإقتصادية ويتعلق الأمر بتصفية بعض شركات التأمين ومآل المستخدمين بها للمستشار المحترم السيد محمد الفلاحي.

المستشار السيد محمد الفلاحي :

السيد الرئيس،

أختي المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، السؤال اللي تنطرحوه حول هاد التأمينات وهو على الشكل التالي إن محاربة الممارسات الغير المشروعة تفرض بالأساس تحول جدري في علاقة الدولة بالمجتمع وعالم الانتاج وبإنسان مغربي في مختلف مواقع تواجده وبتعويض ثقافة تطبيع العلاقات مع الفساد بثقافة الحق والقانون في هذا الإطار تم الإعلان عن تصفية خمس شركات للتأمين دفعة واحدة في الجريدة الرسمية الصادر يوم 27 سبتمبر 1995 اعتبارا على أن وضعية المالية لا تسمح لها بمواصلة نشاطها وفق الشروط التي تضمن سيرها الطبيعي وعلى ضوء ذلك التزمت الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين وكذا الوزارة الوصية مع ممثلي مستخدمي الشركات المصفات ببرنامج اجتماعي كانت محاوره الأساسية على الشكل التالي:

أولا : الإدماج التدريجي لمستخدمي هذه الشركات في باقي القطاع حسب جدول زمني محد.

ثانيا : الحفاظ على مكتسبات المستخدمين المحتفظ بهم لمتطلبات التصفية والزيادة في الأجور الترقية الداخلية.

ثالثا: تعين اللجنة للمتابعة تسهر على تطبيق هذا البرنامج وكان الدافع وراء هذه الضمانات الحيلولة دون تنامي مظاهر التوتر وأساليب الإقتصاد على أن الانسان هو المنطلق وغاية أية سياسة والاهتمام به وبكرامته وحاجته ومطالبه والمعيار الأساسي الذي يبرز الفرق بين السياسات ذات الأفق الضيق التي تدير ظهرها للمجتمع والسياسات التي تعتمد الحوار المنتج والمسؤول ولكن الذي حدث بعد أربع سنوات من الإنتظار جعلنا لانتفاهم بقرب حل هذا المشكل حيث أولا تم تعليق مسلسل الإدماج وتجميد الأجور مما نجم عنه تأزيم الأوضاع الإجتماعية للمستخدمين وتدهور قوتهم الشرائية، لم تلتزم لجنة المتابعة بأداء الدور المنوط بها.

لكل هذا نسائلكم السيد الوزير ماموقف وزارتكم من هذا الملف؟ ماهي الإجراءات التي تنوون القيام بها لإتمام الإدماج وتفعيل لجنة المتابعة لترجمة شعار التصريح الحكومي سيرا على سكة التوجه الملكي في جعل الجانب الاجتماعي من الأولويات؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل

السيد الوزير :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

شكرا للسيد المستشار محمد الفلاحي الذي اهتم بهذا الجانب المتعلق بمآل المستخدمين بالنسبة لشركات التأمين التي وقعت تصفيتها ففيما يخص الإدماج التدريجي لمستخدمي هذه الشركات يستخلص من الجدول الذي سأبين تفاصيله أنه من أصل 998 مستخدما في الشركات الخمس ابان تصفيتها في 3 شتنبر 1995 تم إلحاق 472 مستخدم أي حوالي 50٪ بشركات التأمين الأخرى

ويعد هذا المجهود تضامنا هاما بالنظر الى هذه الشركات مؤسسات خاصة طبعا لها الحرية في أن تشغل من تريد ولقد شملت التدابير المتخذة أيضا وكلاء الشركات المعنية وعددهم حوالي 133 حيث تم إلحاقهم جميعا بالشركات الأخرى وهناك جدول يبين الشركات وعدد المستخدمين إبان التصفية في كل شركة المدمجون في شركات التأمين الأخرى المتقاعدون والمغادرون مقابل التعويض والعدد كذلك الحالي للمستخدمين يمكن أن أسلم هذا الجدول للسيد المستشار لكي يطلع على التفاصيل.

لكن بالنسبة للنقطة المتعلقة بتجميد الأجور والترقية الداخلية فإن الوزارة لا ترى ما نعان في تحسين الوضعية المادية لهؤلاء المستخدمين إلا أنه نظرا للحالة المالية لهذه الشركات فإن أي رفع في الأجور لا يمكن تمويله إلا عن طريق إعانات صندوق تضامن التأمين المخصصة أصلا لتعويض ضحايا الحوادث وأفتح القوس هنا بأن طبعا هذا الملف وجدته هذه الحكومة وأنه يحملها الآن ما يقرب من 35 مليار سنتم سنويا من أجل المساهمة في تعويض ضحايا الحوادث التي كانت مؤمنة لدى هذه الشركات.

أما فيما يخص تفعيل لجنة المتابعة المكلفة بتطبيق برنامج التصفية فلم تكن هنا لجنة مكلفة بمتابعة تطبيق برنامج التصفية تجتمع بحضور مكتب النقابات بل أنشأت إبان التصفية لجنة منبثقة عن لجنة استشارية لشركات التأمين الخاصة تضم ممثلي شركات التأمين والإدارة فقط من أجل إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة آنداك وقد انتهى عمل هذه اللجنة بعملية الإدماج السالفة الذكر أما في الوقت الراهن فلا توجد إلا لجنة ذات طابع إداري تجتمع بصفة منتظمة بمقر مديرية التأمينات والاحتياط الإجتماعي بحضور المصفين لتتبع سير عملية التصفية تحصيل ديون الشركات المصفات على وسطاء التأمين وتفويت أصول هاته الشركات ثم تعويض الضحايا بصفة منتظمة هذه هي المعلومات المتعلقة بالسؤال السيد المستشار. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل

السيد المستشار :

شكرا السيد الوزير.

اسمح لي ماكنتش غادي انعقب ولكن من بعد ضروري عن التعقيب السيد الوزير احنا اللي مطروح حنا هوفاش كانگولوا أن مستقبل هاد الناس يعني فاش أنه الحكومة تتشوف أنه هي تكلفت باش تسهر على تعويض هاد الضحايا تاع الحوادث فكذلك تنطلبوها باش تسهر في نفس الوقت حتى هادوا انعتبروهم ضحايا تاع حوادث الفساد ولكن هادو مواس الفساد حنا ماكانشوفهمش الآن حيث كانسمعوا الفساد والمفسدين ولكنما نتفرفهمش ماكتدارش واحد اللائحة ديالهم ماكاينش المتابعة دايلهم ويمكن دكل واحد في هذا البلاد يفسد ودير اللي ابغى ومع الأخير الشغيلة هي اللي تخلص الثمن هنا ماكاينش غير في التأمين كاين في واحد العدد ديال مؤسسات أخرى اللي وقع لهم نفس الشيء.. غير هاد المؤسسات الخمسة أنه هنا تنشكر الحكومة ولاسيما السيد وزير المالية أنه حماهم شويا ولكن احنا كنطلب الزيادة في الحماية ديالهم كذلك تنطلب من السيد الوزير اعطينا ذاك الجدول ديال هاد التعيينات ديال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير تعقيب تفضل.

السيد الوزير:

غير تأكيد للسيد المستشار بأن الحكومة مهتمة ووزارة المالية بالخصوص على أساس تسوية الوضعية المتعلقة ب 50 ٪ من المستخدمين المتبقاة والذين يعتبرون وأنا متفق معكم حتى هما ضحايا لما واقع في هاته الشركات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الرابع بالنسبة لوزارة الاقتصاد والمالية دائما يتعلق بمداخيل القطاعات الإنتاجية من ضريبة «الباتنتا» وتوزيعها لتمويل

ميزانية الغرف المهنية للمستشارين المحترمين السادة الحسين اشنكلي عبد الرحيم الطور ولحسن بيجديگن فليتفضل الطور عبد الرحيم.

المستشار السيد عبد الرحيم الطور:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السيدة والسادة المستشارين ،

سؤالنا يتعلق بالوسائل التمويلية للغرف المهنية لاسيما ما يتعلق منها بالحصة الممنوحة من حصيلة الرسوم والضرائب المأذون بتحصيلها لفائدة هذه الغرف المهنية لا يخفى عليكم أن الغرف المهنية قد أسست أساسا ومبدئيا لكي تقوم بتأطير مختلف مكونات النسيج الإقتصادي بالمغرب وحتى تتمكن من القيام بهذا الدور متعها القانون بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي وبخصوص الإستقلال المالي القانون الأساسي لهذه الغرف حدد فصلا يتعلق بمصادر التمويل ميزانيا تها بواسطة الحصة الممنوحة من حصيلة الرسوم والضرائب المأمون في تحصيلها من المهن العاملة في المجالات المحددة من طرف القانون وتطبيقها للفصل المذكور تقوم وزارة المالية في إطار مهامها.

أولا : يتحصيل العشر الإضافي المرتبط بالأساس بضريبة "الباتنتا" المفروضة على مختلف القطاعات الإنتاجية الملزمة.

وثانيا : توزيع هذا العشر الإضافي على الغرف المهنية حسب التقسيم الآتي: غرف الصناعة والتجارة والخدمات 63٪ غرف الصناعة التقليدية 31٪ أما غرف الصيد البحري فيخصص لها من هذه المداخيل تقريبا 6٪ وبصفتنا ممثلين لشريحة هامة من النسيج الاقتصادي مطالبون بإعطاء التوضيحات الضرورية لكل المنتسبين الذين يؤدون العشر الإضافي وينتظرون مقابل ذلك خدمات في مستوى طموح القطاع الخاص المغربي من معلومات دقيقة حول الإستثمار والفرص المرتبطة به من معلومات حول الإمكانيات المتاحة في ميدان التبادل التجاري محليا دوليا وكذلك التأطير من حيث التكوين والتوجيه المنتظر تقديمه من طرف هذه الغرف المهنية.

وبناءا على ذلك يأتي سؤالنا كالتالي أولا: ماهي مبالغ مساهمة القطاعات الإقتصادية من ضريبة (الباطنطا) مساهمة أوهاد المبالغ بالنسبة لكل القطاعات أو كل قطاع على حدى كقطاع الصناعة قطاع التجارة قطاع السياحة قطاع الصناعة التقليدية وقطاع الصيد البحري السؤال الثاني أو الشق من السؤال ماهي الطريقة المعتمدة في توزيع حصة العشر الإضافي على مختلف الغرف المهنية الممثلة لكل قطاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير المالية والإقتصاد بالنيابة.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أعتقد بأنه في ضمن السؤال ورد جزء من الجواب على السؤال كما لاحظت من خلال المعلومات التي وردتني من السيد وزير الاقتصاد والمالية، فبالنسبة لحصيلة العشر الإضافية برسم السنة الحالية 98-99 اللي تم تحصيله لفائدة الغرف المهنية بلغت 135 -- مليون درهم تم توزيع هذا المحصول وفق النسب التي نصت عليها المادة الأولى في المرسوم رقم 93 كما ذكر تموها للتذكير 63٪ بالنسبة لغرف الصناعة والتجارة والخدمات وجامعتها و35٪ بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية وجامعتها و6٪ بالنسبة لغرف الصيد البحري وجامعتها وبذلك تكون القطاعات الثلاثة قد استفادت خلال السنة المعنية بما قدره 85 مليون درهم لفائدة غرف التجارة والصناعة والخدمات 42 مليون دهم لفائدة 6 غرف الصناعة التقليدية وجامعتها 8 مليون درهم لفائدة غرف الصيد البحري وجامعتها وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التوزيع على الغرف الممثلة لكل قطاع يأتي بناء على قرار مشترك للوزير المشرف على القطاع ووزير الاقتصاد والمالية يعتمد على مقاييس محددة تختلف من سنة إلى أخرى وتراعى فيها العناصر التالية أهمية المشاريع الإستثمارية

المبرمجة على صعيد كل مؤسسة ثانيا حاجيات كل غرفة وجامعتها للوفاء بمختلف التحملات الناتجة عن تسييرها وذلك فيما يخص تسديد رواتب الموظفين التكاليف التي تستلزمها صيانة وتدبير مقراتها المصاريف المختلفة التسيير،

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

التعقيب للسيد المستشار الحسين أشكلتي تفضل.

تعقيب المستشار الحسين أشنكلي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير كنا كانتسناوا باش السيد وزير الاقتصاد والمالية باش يجاوبنا شخصيا الآن اللي كيجاوبنا هو السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والجواب كنت ابغيت انشكر السيد الوزير على الجواب ولكن الجواب ماشي جواب ماقنعناش جواب ديال معالي الوزير المشكل حنا طرحنا هذا السؤال السيد الوزير ظهر لي جاء الوقت باش انحلوا هذا الملف ديال هذا الغرف مع الجهات ومع اللامركية خاصة هذا الغرف المهنية يلعب الدور ديالهم إذن الى ما حقيقة الحكومة بالأخص وزارة المالية والاقتصاد ماهمتموش بهذه الغرف اللي هما،، وستوريني باش يساهموا في التنمية ديال البلاد غادي انبقاوا كندوروا في الخوا حاليا الغرف كانحبسوهم يعني غير الصورة كانستسمح الرؤساء إلى كان هنا في هذه القاعة ولكن جاء الوقت معالي الوزير باش هذا الملف يتحل واندا كروا فيه بكل معنى الكلمة لذلك السيد الوزير ماشي في هاد ثلاثة دقائق باش يمكن انحلوا هذه المشاكل احنا كانطلبوا الله يعيد السيد وزير الإقتصاد والمالية باش في الحقيقة انطرحوا هذا الملف اللي هو ملف مهم جدا اللي هو خاص يساهم وكذلك ما يبقاش غير صورة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. التعقيب على التعقيب.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

أعتقد بأنه الجواب اللي تعطي هو اللي مرتبط بالسؤال، السؤال واضح نسب وأرقام مساهمات القطاعات الإقتصادية كل على حده اعطيناها طريقة التوزيع على الغرف الممثلة لكل قطاع بحيث من غير هذه المعلومات إذا كان هناك مشاكل تطرح بالنسبة لهاته الغرف وبالنسبة لهذا القطاع بصفة عامة فالسيد وزير الاقتصاد والمالية على استعداد الإجتماع مع ممثلي الغرف والمناقشة والمساعدة على إيجاد الحلول لجميع المشاكل المطروحة ولكن يبقى أن تنشيط الغرف مرتبط بالمنتخبين في هذه الغرف يعني تنشيط ديال الغرف والعمل ديالهم والمبادرات راه لا يجب أن نعتمد في ذلك على الحكومة ولا على الإدارة يجب أن يتحمل المسؤولية من ينتخب في هذه الغرف ومن يسير هاته الغرف وهم أصحاب المبارة وما يقترحون على الحكومة ونحن ننتظر هذا حتى يمكن تنشيط هذا القطاع وحتى تكون يعني دور لهذه الغرف فيما يخص التنمية الإقتصادية في بلدنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير .

النظام البنكي وتنمية الإستثمار سؤال تقدم به المستشاران المحترمان السيدان محمد بلمين ورحو الهيلع فليتفضل المستشار المحترم السيد بن لامين لتقديم سؤاله.

السيد المستشار محمد بلمين:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين ،

تراهن بلادنا على تنمية الإستثمار لحل مجموعة من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية خاصة مشاكل البطالة والأكيد أن هناك مجموعة من العوائق تحول دون تحقيق نموا متصاعدا للإستثمار ببلادنا ومنها طبيعة النظام البنكي وفي طريقة التعامل مع مسألة الإستثمار فهناك من جهة تعقد إجراءات الحصول على القروض ومن جهة أخرى ارتفاع نسبة الفوائد البنكية إضافة إلى ذلك فإن الأبناك لا تتعامل بمرونة مع المؤسسات التي تعاني من المشاكل لمساعدتها على اجتيازها وكل ذلك لا يساهم في المجهود المبذول من طرف الدولة لتنمية الإستثمار الوطني فهل تفكرون السيد الوزير في إعادة النظر في النظام البنكي بالمغرب بما ينسجم ومتطلبات دعم ومساعدة الإستثمار سواء على مستوى تبسيط مسطرة الحصول على القروض أو على مستوى نسبة الفوائد أو المرونة مع المقاولة المتأزمة. وشكرا.

<u>السيد الرئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار .

الكلمة للسيد الوزير

<u>السيد الوزير:</u>

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

بالنسبة لهذا السؤال هو طبعا سؤال هام جدا ويتعلق بالنظام البنكي وطريقة تسييره وما يمكن أن يدخل عليه من إصلاحات وسوف أدلي بعدد من البيانات المسطرة في جواب السيد وزير الإقتصاد والمالية ولكن أمل بأن يكون النقاش معمق أكثر في اللجنة المختصة لأن هذا الموضوع يحتاج إلى تعميق الحوار والنقاش فيه والإحاطة بجميع المشاكل المطروحة لأنه أصبح يلعب دورا هاما جدا بالنسبة للتنمية في بلدنا وللتذكير فقط أقول بأن النظام البنكي في بلدنا عرف عدة إصلاحات منذ بداية التسعينات هناك الإصلاح الإطار القانوني المنظم لأنشطة مؤسسات الإئتمان باعتماد القانون البنكي لسنة 93، تحرير النشاط البنكي عن طريق تقليص أو حذف الإستخدامات الإجبارية وتحرير أسعار الفائدة- تقوية الأنظمة الإحترازية- عصرنة أدوات السياسة النقدية متابعة هذه الإصلاحات قصد ضمان تمويل مناسب للإقتصاد بواسطة تشجيع المنافسة البنكية إن هذه السياسة أدت الى تراجع أسعار الفائدة إذ أن عملية تحرير أسعار المدينة جعلتها تعرف انخفاظا هاما حيث أنها مرت منذ 13٪ سنة 91 إلى 25.7٪ سنة 99 بالنسبة للقروض القصيرة المدى ومن 14.33 سنة 91 إلى 7,75 سنة 1999 بالنسبة للقروض المتوسطة الأمد ومن 14,33 سنة 99 إلى 8,5 سنة 99 بالنسبة للقروض الطويلة الأمد وذلك من أجل حماية المقترضين من الممارسات المبالغ فيها في مجال أسعار الفائدة إن إصلاح القطاع البنكي ساعد في زيادة مساهمته في تمويل الإقتصاد وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن القروض الإجمالية الممنوحة من طرف الابناك قد عرفت ارتفاعا هاما حيث بلغت: 280 مليون و 113 مليون درهم في سنة 1998 عوض 855100 مليون درهم في سنة 97 أي بزيادة تصل نسبتها إلي 12,32٪ ولتسهيل ولوج المقاولات المتوسطة والصغيرة الى السلفات البنكية تم تحديد مجموعة من الإجراءات أذكر من بينها :

1. إحداث صناديق للضمان موجهة لتسهيل استفادة المقاولات المتوسطة والصغرى من السلفات البنكية نذكر على سبيل المثال الصندوق المحدث لدى صندوق الضمان المركزي بمنحة من الدولة بلغت قيمتها 100 مليون درهم ونظرا لنقص مصاريف التسيير الذي تعاني منها المقاولات المتوسطة والصغرى تم إحداث الصندوق لضمان قروض تسيير ممنوحة من طرف الأبناك لهذه المقاولات هذا الصندوق يقوم بتسييره لحساب الدولة دار الضمان.

2. تعبئة موارد خارجية وذلك بهدف وضعها رهن إشارة المقاولات المتوسطة والصغرى بشروط تنافسية لدعم استثمارها نذكر منها الصندوق المحدث بواسطة الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 200 مليون فرنك فرنسي وصندوق الضمان المحدث من طرف المجموعة الأوربية بمبلغ 3 مليون أورو وطبعا كما قلت لكم يمكن أن ندخل في

تفاصيل لكل هذا إذا كانت هناك اجتماع خاص بهذا فيما يخص نشاط الأبناك ودورها في تنمية الإقتصاد داخل اللجنة المختصة.

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير إذن ننتقل الى السؤال آخر بالنسبة لوزارة الإقتصاد والمالية تقدم به السادة المستشارون المحترمون عبد القادر النميلي محمد عداب زغاري أحمد التويزي وعمر الجازولي المتعلق بامكانية فتح المدرسة المالية والخزينة العامة فليتفضل أحد المستشارين بتقديم السؤال.

أحد السادة المستشارين :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

غير تتأسفوا على هذه الأسئلة اللي تتوجه لوزير المالية واللي هي تتبرمجوها هذا السؤال ديالنا اللي هو كان مبرمج من الدورة الربيعية واجنا في الدورة الخريفية وعاد هاد السؤال ديالنا تبرمج لنا على أساس باش انطرحوه وعلى يترمج فهو سؤال عنده واحد الصبغة إدارية واللي هو السيد وزير المالية ابغيناه يشرفنا وينور معنا أفكار ديال الرأي العام ويتصنت لنا الرأي العام لهاد السؤال ديالنا السؤال متعلق بفتح مدرسة ديال المالية والخزينة العامة هاد السؤال ديالنا اللي هو موجه للسيد الوزير وهو تكوين الأطر بالخزينة العامة وهاد الأطر اللي هما تيكونوا بالخزينة العامة كانت واحد المدرسة اللي هي كانت تتكون لنا هاد الأطر في 1968 وهاد الأطر اللي هما أصبحوا تيخرجوا للتقاعد اللي هما هاد الأطر اللي كانوا توزعوا على المدن الكبرى في القباضات اللي هما تيتبعوا أعمال المؤسسات كالجماعات المحلية والغرف المهنية والمؤسسات العمومية تنعرفوا هاد المؤسسات على سبيل المثال هاد المؤسسات ماعندهمش شي أطر اللي هما عندهم الإختصاص واللي تيوحلوا هاد المؤسسات في صرف الميزانية وبرمجتها وعلى سبيل المثال السيد وزير المالية كنا معاه في واحد اللجنة ديال المالية واللي كال لنا بالحرف أنا الوزارة عندي راه توفرت على أطر اللي هي مشية لي الوزارة وراني ما بقيتش مثلا محتاج لشي إطار ولكن الوزارة غادية بواحد النسبة ديال 100٪ ولكن هاد المؤسسات اللي ماعندهاش هاد المختصين اللي هما يتمارسوا مع هاد المؤسسات وعلي تنگول الجماعات المحلية خاصنا انعرفوا باللي الجماعات المحلية راه تيتعاملوا مع القباضات كاينة الجماعة المحلية بعيدة ب 70 كلم أو 100كلم أو 150 كلم عاد تتوصل واحد المدينة اللي هي تتعامل مع القباضة ديالنا وعلى هاد الموظف اللي هو يترسل له رئيس الجماعة أو رئيس الغرفة واحد القرار باش يتبع الأعمال ديالو تيصبح تيمشي لهذه القباضة وتيبقى دائما في الأخطاء لأنه ما ماطرنيش هاد الأطر في هاد المؤسسات الي كان السيد كالنا في اللجنة ديال المالية راه أنا توفروا عندي الأطر وهو غادي 100٪ راه هاد المؤسسات باقيين غاديين ٥٠٪ والا ٥١٪ هو غادي مزيان ولكن راه ما انتنهش أي الى هاد الأطر اللي هما متكوننيش في هاد الجماعات، بغينا السيد الوزير واش تيفكر في فتح مدارس لهاد المتخصصين يعاونوا هاد المؤسسات أولايشوف اشنوا بغي يدير لنا في هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل

السيد الوزير:

السيد الرئيس ، جوابا على السؤال الذي تقدم به عدد من السادة المستشارين فيما يخص امكانية فتح المدرسة المالية والخزينة العامة من أجل ماذا من أجل تكوين الأطر التي تتوقف عليها الوزارة وكذلك المصالح التابعة لها أقول بأنه نظرا لتشعب وتطور اختصاصات وزارة الإقتصاد والمالية أصبحت مهمة التكوين تهدف إلى تلبية حاجيات مختلف المديريات بأطر أكفاء وذلك في الميادين التي تدخل في إطار اختصاصاتها ولم تعد تقتصر فقط على الأعوان

المحاسبين الذين كانوا يتكونون في المدرسة الى حدود 1968 ولهذا الغرض تم إحداث مراكز للتكوين تابعة لكل من إدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة والخزينة العامة للملكة ومديرية الضرائب التي عهد إليها بالتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر والأعوان العاملين بها ونشير بهذا الخصوص إلى أن مديرية الضرائب قد انشأت سنة 1997 مركزا للتكوين بمدينة مراكش يضم جميع المرافق الضرورية من قاعات للعروض والندوات والمعدات اللوجستيكية ومطعم وغرف الاقامة إلا أن الوزارة لم تكتفي بهذا عملت على إرصاد تكوين مستمر وذلك بتنظيم دورات تكوينية لفائدة أطرها إما بالإعتماد على كفاءتها الذاتية أو بالشراكة مع مؤسسات التكوين العليا أو في إطار اتفاقية التعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية ولإعطاء صورة واضحة للأنشطة التي تقوم بها هذه الوزارة في ميدان التكوين نريد على سبيل المثال المنجزات التي تم تحقيقها في هذا الصدد برسم سنة 98-99 وذلك على النحو الثالي:

1. الأنشطة التكوينية المنجزة بالإعتماد على الكفاءات الذاتية للوزارة 4729 مستفيد.

2. الأنشطة التكوينية المنجزة في إطار اتفاقية الشراكة مع جامعة الأخوين سلك التدبير الإستراتيجي المعق 132 مستفيدا لسلك التكويني في مجال التدقيق 154 مستفيد اتفاقية كذلك مع المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات السلك التكويني في ميدان التدبير 120 مستفيد المدرسة الوطنية للإدارة سلك تكويني في مدان التدبير 33 مستفيد.

3. البرامج المنجزة في إطار اتفاقية التعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية عدد المستفيدين 339 منهم 39 مستفيد من البرامج التدريبية بفرنسا 280 مستفيد من دورات تكوينية بالمغرب بإشراف خبراء فرنسيين كما تجب الإشارة الى أن وزارة الاقتصاد والمالية قد قررت وضع برنامج تكويني برسم سنة 99-2000 يهدف الى تعزيز الكفاءات المهنية لأطر هذه الوزارة في جميع الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاتها مع التركيز بالأساس على المهن الثالية: التحليل الاقتصادي والمالي تدبير الموارد التدقيق والترقية عقلنة تدبير الميزانية- التحكم التدبير الأساليب المالية الجديدة وفي إطار منهجية البرمجة التقييمية المعتمدة في إطار تحقيق البرنامج الإستراتيجي فإن هذه الوزارة ستقوم بتنظيم دورات تكوينية في الميدانين الثاليين: تقنيات البرمجة تقنيات التقييم، كما سيشمل برنامج التكوين الموضوع برسم سنة 99-2000 الأنشطة التالية :

- برنامج التكوين في ميدان الإعلاميات لفائدة مستعملي الحاسوب بالمصالح المركزية والخارجية،
- تعميم استعمال العربية بالمصالح المركزية والخارجية
- التكوين واستكمال التكوين في اللغة الانجليزية لفائدة أطر وزارة الاقتصاد والمالية لمساعدتهم على القيام بالمهام التي تستدعي استعمال هذه اللغة وذلك بمختبر اللغات التابعة لهذه الوزارة .

السيد المستشار، رأيتم من خلال هذا العرض المجهودات التي تبدلها الوزارة وخاصة ما وقع التركيز عليه منذ سنة 1998 من أجل التكوين ومن أجل كذلك التكوين المستمر والتوفر على أطر لامن أجل الاشتغال في الإدارة المركزية فقط ولكن من أجل كذلك أن تكون أطرا في الإدارات الجهوية والإدارات الإقليمية التابعة لوزارة المالية أو لها ارتباط بوزارة المالية وشكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب المستشار تفضل

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة كاتبة الدولة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

ماسأقوله ليس تعقيبا على ماورد في جوابكم لأنه هذا هو التصور اللي وضع المستشار المحترم توضع هذا السؤال على أنه الوزارة كتوفر على هاد الأطر وكتوفر على هاد التأطير وعلى هاد التكوين وهذا الأرقام اللي اعطيتوا كتدل على أنه الوزارة غادة الحمد لله بخير 100٪ إلا أنه هناك مجموعة من الأفكار نرى من اللازم إثارتها ذلك أن تكوين الأطر الوطنية في مجال المالية كيحتاج في الواقع إلى إنشاء مدرسة وطنية للمالية لتعميم هاد التقدم والخزينة العامة نظرا للحيتية الثالية إن معهدا متخصصا من هذا النوع سيمكن أطر وزارة المالية من تلقي تكوين عملي يتلاءم ومتطلبات الممارسة اليومية داخل الإدارة المالية بالمغرب.

من هذا النوع سيمكن أطر وزارة المالية من تلقي عملي تيلاءم ومتطلبات الممارسة اليومية داخل الإدارة المالية بالمغرب ثانيا كما أنكم تعلمون السيد الوزير أن تسيير مالية الجماعات والغرف المهنية والمؤسسات العمومية كتواجه واحد العدد ديال المشاكل تترجع معظمها الى أن كون القباض يتكلمون لغة مخالفة للتكوين الذي تلقاه محاسب الجماعات والغرف وهنا بيت القصيد وبتوفرنا على أطر خريجي من هذا المعهد تتولى مهام حسابات الجماعات والغرف المهنية ومختلف المؤسسات العمومية تيساعد على تجاوز الكثير من العوائق كذلك تيساهم هذا المعهد في عملية إعادة تكوين الموظفين الإدارة والجماعات والملاءمة ديال تكوينهم والطبيعة ديال المساطر المتبعة في مجال تدبير الماليات العمومية كذلك إن إعادة عملية تكوين موظفي الجماعات والغرف واستفادتهم من التكوين داخل هذا المعهد تيمكن من تجاوز المشاكل التي تعانيها هذه المؤسسة مع القباض بخصوص تدبيريتها كما أن تتمكن من ترشيد مجموعة من النفقات وكانعلموا السيد الوزير أن واحد العدد ديال الممولين كيرفضوا يتعاملوا مع الإدارة أولا كيتعاملوا معها بواحد الشكل اللي كيمكن له يرفع الفاتورة ب 40٪ و 50٪ نظرا للمشاكل اللي تتوقع مابين المؤسسات ومابين القابض وحنا كلنا كنعرفوا الناس اللي يتمارسوا العمل ديال الغرف أنه الممولين والا الناس اللي كيتعاملوا مع الغرف راه ماكيتعاملوش بالثمن اللي هو حقيقي هنا كتضيع الدولة بواحد 3٪ اللي كيزيدوه هادوك الممولين نظرا للعوائق اللي تتكون مابين القابض لأنه إلى تكلمنا على الغرف وأنا كاشاطر الرأي ديال السي اعشنكلي الحسين أنه يكون يوم دراسي ويوم لقاء مع السيد الوزير تطرق لمشاكل ديال الغرف واللي الكل كيعرفها أن الغرف.. تتميز بها ديك الحصة وهذا موضوع أخر اللي يمكن لنا ان نطرقوا فيه وعنده علاقة بتسيير المؤسسات العمومية كذلك السيد الوزير كلنا المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات ديال القباض بخصوص تدبير المالية ديالها كما أنها تتمكن من ترشيد مجموعة من النفقات اللي تتحملها مالية تلك المؤسسة كتزاد على عاتق ديالها نظرا لتعقد المساطير من جهة وغياب اللغة الموحدة نحن مع التكوين ومع هاد الشي اللي جيتوا به ومع هذه الأرقام ولكن ما بيقاش منحصر داخل وزارة الاقتصاد والمالية وغياب اللغة الموحدة فيما بين القباض والمحاسبين بعض المؤسسات هاد الشي كيؤدي الى رفض الفواتر هداك "الروسي" وما أكثره كاين اللي عنده معامل خاصك تجيئ تفاهم معه كاين واحد العدد ديال اللغات اللي كيداكروا بها الناس اللي أصبحت متجاوزة واحنا ضدها وماعمرنا غانكونوا معهم ومما يتكلف المصاريف والتحملات إضافة إلى غنى عنها وبل تفقد مصداقيتها مع ممولينها وعليه نرى أن السيد الوزير المحترم أن على الوزارة أن تفكر بتحديث وإعادة فتح هذه المدرسة لأنها ستساعد على تحسين طريقة تدبير المالية العمومية.

وشكرا السيد الرئيس شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

ليس هناك تعقيب السيد الوزير.

إذن تنتقل الى وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري لطرح سؤال يتعلق بامكانية تخفيظ بالنسبة للنساء للمستشارة المحترمة السيدة فاطمة السويسي فاتتفضل.

السيدة المستشارة فاطمة السويسي :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين الأعزاء،

السيد الوزير المحترم،

للإشارة أو التوضيح دور المرأة الطلائعي داخل المجتمع لن تكفيه طبعا ثلاثة دقائق المخصصة له ولاداعي له لأن الجميع يعرف الدور الذي تقوم به المرأة والإهتمام الذي أصبحت المرأة المغربية تحظى به هذا الاهتمام الذي أولاه جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني وأولته حكومة التناوب من خلال تصريحها الذي تبلور إلى إجراءات عملية في كثير من المجالات والإهتمام في أوسع النطاق لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله إذن ماأتوخاه من سؤالي ليس إبراز دور المرأة ولكن المطالبة ببلورة هذا الإهتمام الى إجراء عملي يكمن في تخفيض سن التقاعد بالنسبة للمرأة إذ لا يعقل أن نجد المرأة تقوم بمهام كثيرة داخل المجتمع وتتساوى بالرجل مع احترامنا للرجال لأنهم يقومون كذلك بدورهم داخل الأسرة وخارجها في المجتمع ولكن نرى أن المرأة تستحق التكريم لأنها هي التي يعول عليها بشكل أكثر وأكبر في تربية النشأ الذي يعتمد عليه المجتمع في تقدمه وفي تطوره إذن لابد أن يظهر هذا التكريم في إمكانية تخفيض سن التقاعد بالنسبة للناس ومن خلال هذا السيد الوزير أسائلكم وأطرح سؤالا ماهي الإجراءات التي يجب أن تتخذوها أن يمكن أن تتخذوها لإنصاف المرأة لأن هذا الإجراء وهذا التحفيظ كان من المفروض أن تستفيد منه المرأة المغربية منذ سنوات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري فليتفضل .

السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

الأستاذة فاطمة السويسي،

السادة المستشارون المحترمون،

أنا أشكر جزيل الشكر السيدة المستشارة التي تفضلت بطرحها هذا السؤال لأنها في الواقع تقوم هي تطرح هذا السؤال بدور تحسيسي مهم جدا لاأقول لهذا القطاع قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري أو وزارة المالية وهما القطاعان اللذان يطلعان بهذا الملف وإنما لكل الأطرف التي يهمها الأمر خاصة وأن التقاعد أو المعاشات تدار من لدن صندوق وطني أصبح الآن يتوفر على مجلس إداري تمثل فيه كل الأطراف المعنية هذا فضلا عن الدراسة المعمقة التي طلبتها وزارة المالية وهي جارية في هذا الباب نحن مقتنعون كل الاقتناع بأن المرأة فعلا يجب أن تميز في نطاق تحديد المعاشات لكونها تقاسم الرجل فضلا عن الحياة العملية العادية بهموم الأسرة التي تطلع بجزء هام منها فتكريمها إذن واجب ولابد هنا أن أثير الإنتباه إلى أن ما يعوقنا نحن في وزارة المالية أو في وزارة الوظيفة العمومية من اتخاذ أي مبادرة هو كون هذا الصندوق ملك الجميع لأنه يقوم على مبدإ أساسي هو مبدأ الاشتراك ولا يمكن للصندوق أن يتجاوز الإمكانيات الحقيقية التي هي إمكانياته والآن يمكن لي أن أقول لك بأنه ما يقل عن خمسة ناشطين يتحملون متقاعد واحد ربما أن الوظيفة العمومية بصفة عامة مطالبة لا أقول بتقليص أعدادها على الأقل بتخفيظ إيقاع التوظيف فيها معنى أن الإشتراكات الأخرى ستخف نسبيا أو سيتقلص إيقاعها وبالتالي لا نجرؤ على المبادرة ونفضل أن نتخذ جميعا قرارات مسؤولة قرارات دقيقة ومدروسة ولذلك نحن ننتظر الدراسة التي ذكرت وننتظر كذلك ما يستفضل به الأعضاء المجلس

الإداري اللي هو لأول مرة سيجتمع لأنه ماكانش موجود الآن أصبح كيتوفر وهذا سيساعدنا كثيرا على بلورة القرارات المتعلقة بالمرأة بمعاش المرأة مثلا وإنما بقضايا أخرى مطروحة هناك أسئلة متعددة مطروحة الآن على الأقل مثلا نذكر المشكل ديال الفئات الثلاثة التي تتواجد الآن الفئات الثلاثة من المتقاعدين فإذن هذا موضوع مهم جدا ومما لاشك فيه أن وضع المرأة في نظام التقاعد يجب أن نعنى به عناية كافية وأظن أن الآن أصبحنا نقترب من اتخاذ قرارات على أساس أن تكون هذه القرارات مبنية على أسس مدروسة وتتحمل فيها كافة الأطراف يعني مسؤوليتها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة من أجل التعقيب.

السيدة المستشارة :

السيد الوزير،

باسم النساء المغربيات العاملات أشكركم جزيل الشكر على إحساسكم بالمشكل وتعاطفكم معه ونداءي سيكون إلى وزارة المالية وإلى المجلس الإداري للصندوق الوطني للتضامن لدعم هذا المطلب وتشجيعه والعمل على إخراجه للوجود لأن المرأة كما قلت انتظرت ونتمنى في إطار حكومة التناوب أن تحظى بنصيبها من هذا الحق الذي يخوله لها وضعيتها وما تتحمله من مشاق كثيرة في إطار تكوين مجتمع صالح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة ،

إذا سمح المجلس الموقر هناك سؤال موجه الى السيد وزير العدل يأتي بعد السؤال أو الأسئلة المتعلقة بوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني هذه الأسئلة هي ثلاثة فيما يتعلق بهذا القطاع ستنوب عن وزير التشغيل السيد كاتبة الدولة المكلفة بالمعاقين إذا سمح المجلس أن نعطي الأسبقية فيما يتعلق بسؤال واحد في قطاع وزارة العدل الذي يحضر معنا السيد وزير العدل إذن لم يكن هناك مانع شكرا الكلمة لصاحب المستشارين المحترمين السيدين محمد الأنصاري، محمد تتيني العلوي لتقديم سؤال حول عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة الكلمة للمستشار الأستاذ الانصاري.

السيد المستشار محمد الأنصاري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس السيدة الوزير السيد الوزير ،

اختي المستشارة إخواني المستشارين المحترمين،

أعتقد أنه لا يخفى على أحد بما تحظى به الأحكام القضائية من أهمية، وأن قوة الأحكام تكمن بصفة أساسية في تنفيذها بغض النظر على المحكوم عليهم سواء تعلق الأمر بأشخاص معنويين أو طبيعيين أو الدولة وأنه يلاحظ أن هناك عدة أحكام قضائية نهائية صادرة لفائدة الدولة ضد الأغيار وأن تلك الأحكام تتضمن عدة مبالغ مالية تتعلق إما بتعويضات أو غرامات محكوم بها على أولائك الأشخاص لفائدة الدولة وإن تلك المبالغ تعد بملايين الدراهيم على ما أعتقد وأن خزينة الدولة في أمس الحاجة إلى تلك المبالغ لتوظيفها في عدة قطاعات تشكو من الخصاص وخاصة في الوقت الراهن وما تعرفه بلدنا من احتياج للموارد المالية إلا أنه يلاحظ تعثر كبير وتراجع كبير وليس على غرار ما تقوم به وزارة العدل مشكورة من مجهود كبير لتنفيذ الأحكام في مواجهة المحكوم عليهم بالنسبة للأحكام العادية وهذا هو الذي خدابنا إلى أن مسائل السيد وزير العدل المحترم عن :

أولا: ماهي القيمة حسب الاحصائيات والملفات التي بحوزة وزارة العدل لتلك المبالغ المحكوم بها سواء تعلقت بتعويضات أو غرامات لفائدة الدولة في مواجهة الأغيار إلى تاريخه.

ثانيا : ماهي الأسباب التي دعت أو التي تشكو منها الأجهزة المختصة بالتنفيذ لكي لا تقوم بواجبها لاستخلاص تلك المبالغ المحكوم بها والسؤال الثالث الذي يطرح نفسه وهو ماهي التدابير التي تنوي وزارة العدل وعلى ما اعتقد لها لجنة مختصة بتنفيذ

الأحكام؟ ماهي التدابير التي ستتخذها لوضع حد لهذه الاشكالية ولتكريس دولة الحق والقانون وقدسية الأحكام القضائية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد وزير العدل

السيد عمر عزيمان وزير العدل:

السيد الوزير،

السادة المستشارون ،

في البداية أتوجه بالشكر للسيد المستشار على هذا السؤال اللي هو سؤال وجيه، كما هو في علم الجميع هاد الموضوع ديال تنفيد الأحكام هو موضوع اللي حضي بعناية كبيرة من طرف الحكومة وذلك لأنه اعتبرنا مند البداية أن هذه وسيلة من بين الوسائل الأساسية لصيانة حقوق المواطنين ولتعزيز مصداقية العمل القضائي ولتكريس سلطة القضاء ومن خلال سلطة القضاء سلطة الدولة ككل لهذا كما في علم الجميع كان تم إحداث لجنة وزارية برئاسة السيد الوزير الأول اللي تكلفت بهذا الموضوع ديال تنفيد الأحكام وبعد ذلك تم كذلك إنشاء يعني إحداث جهاز خاص بوزارة العدل لتتبع عملية التنفيد وتم كذلك تكليف بعض القضاة تتبيع تنفيد الأحكام في المرحلة الأولى تم التركيز على الأحكام اللي هي أحكام اللي يمكن لنا ان نسميها أحكام مدنية وإدارية في واحد المرحلة الأولى وكتعرفوا جميعا السادة المستشارين بأنه في واحد المدة اللي ما كتجاوزش أي سنة استطعنا بفضل التعبئة وبفضل العمل الجماعي أنه انفذوا أكثر من 100 ألف حكم أنا كنتكلم على الأحكام اللي كانت جامدة ومادخلش في هذا 100 الف حكم الأحكام اللي هي أصبحت قابلة للتنفيد خلال 98-99 واللي 80٪ منها ثم تنفيده فإذا حققنا بدون شك مجهود حبار ووصلنا إلى نتائج اللي هي مشجعة وجد ايجابية هذا كان الشق الأول ديال هذه العملية من بعد هذه العملية هاته انتقلنا الى مرحلة ثانية مرحلة ثانية هي المتعلقة بالضبط بتنفيد الأحكام الزجرية اللي أشار إليها السيد المستشار واحنا الآن بصدد إنهاء العملية ديال التشخيص الحالة اللي كتوجد عليها كل محكمة بهذا الخصوص من الناحية ديال عدد الأحكام من الناحية ديال مجموع الغرامات وكذلك من الناحية ديال الوضعية اللي موجود عليها جهاز التنفيد بكل منطقة منطقة وتمت مناقشة مطولة في المجلس الحكومي لهذا الموضوع وعلى إثر هذه المناقشة وقع اجتماع مطول كذلك بين وزير العدل وبين وزير المالية وأطر وزارة المالية وأطر ديال وزارة العدل وتم الاتفاق على وضع برمجة يعني ابحال البرمجة اللي كنا وضعنا بالنسبة للأحكام المدنية واحنا اعتقد أنه كاين تاريخ بالنسبة للأسبوع المقبل اللي غادي تجتمع فيه اللجنة الفنية مابين وزارة العدل ووزارة المالية لبداية العمل إنشاء الله فهذا كان الشق الأول اللي تعطاه الأسبقية هي الأحكام المدنية واتعطاتوا الأسبقية لأنه الأعدد ديال الأحكام رغم أهميتها راه أقل وأقل بكثير من الأحكام الزجرية اللي هي واقفة على التنفيد السيد المستشار كان طلب أرقام أنا ماغاديش يمكن لي انعطيه أرقام مدققة لأنه قلت باقي ماوصلنا لنهاية العملية ديال التشخيص وديال الإحصاء ولكن اللي يمكن لي أن أوكد هو أنه الأحكام اللي هي غير منفذة الأحكام الزجرية للي هي غير منفذة الآن هي مئات الآلاف والمبالغ يعني غير ديال الغرامات بدون التعويض هي الآن يعني كتحسب بمئات الملايين فحقيقة هذا شيء مهم لا من حيث المبدأ لأنه كذلك فيه تعزيز سلطة القضاء وسلطة الدولة ولا من الناحية المالية ولكن هذا يعني ماكانش ممكن أنه انعملوا هاد العملية في نفس اضطرينا أنه ا انبرمجوها بدأنا بالشق الأول واحنا الآن في الشق الثاني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم .

الكلمة للسيد المستشار المحترم من أجل التعقيب

تعقيب السيد المستشار :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أعتقد أن سؤالي كان يتعلق بجزء مما أشرتم إليه في جوابكم وهو الشطر المتعلق بتنفيد الأحكام التي تقضي للدولة بعدة

تعويضات وغرامات وأنتم أجبتم على عملية التنفيد بصفة شمولية والآن من حقي كذلك أقول السيد الوزير والرأي العام يعلم ذلك وأصحاب القطاع العاملين فيه يعلمون كذلك أن عملية التنفيد رغم التجنيد المشكور للحكومة لازال يسير ببطء كبير جدا وهناك شق أركز عليه وهو يهم شريحة عريضة وهو القضايا ديال حوادث السير مثلا فهناك ملفات في عمرها أكثر من سنة أو سنتين لازالت في رفوف المحاكم بالدار البيضاء عن طريق الإنابات وبالتالي أود بالإضافة إلى خمس الشركات التي وقعت تصفيتها وتصفى وتعدد بعشرات الآلاف من الملفات والتي تسوى في نطاق ما يسمى بالصلح وهذا فيه حيف ولكن لاأريد أن أدخل في ذلك ولكن السيد الوزير كذلك أريد فيما أشرتم إليه بالنسبة للغرامات أنا فوجئت أن الحكومة لا تتوفر على إحصائيات هذا لا يقبله لا العقل ولا المنطق وخاصة أن هناك ما يسمى بالتقادم تقول أن هناك الملايين من الدراهم بالنسبة للغرامات وليس أن هناك تقادم بالنسبة لكل غرامة لم تستخلص في مدة معينة إذا الآن السيد الوزير أنا أقصد من سؤالي هذا أو نقصد من سؤالنا هذا تحسيس الحكومة بهذا الملف البالغ الأهمية ونتمنى أن تكون لنا مناسبة لنجتمع في اللجنة لتدارس مشكل التنفيذ ونقيم عمل تلك اللجنة التي يترأسها السيد الوزير في مجال التنفيد لأن هناك مسائل مهمة جدا ينبغي أن تكونوا على علم بها لكي تدفع بهاد الملف وهذا الورش إلى الأمام في خدمة قدسية الأحكام وكذلك تكريس دولة الحق والقانون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب للسيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

غير في نقطة أو نقطتين بالنسبة للأحكام الزجرية أعتقد أنه كان هو موضوع السؤال فبطبيعة الحال جاوبت على هذا فيما يخص الأحكام الأخرى أنا مستعد انعطي للسيد المستشار وللمجلس الموقر الإحصائيات بأنه الآن تم تنفيد أكثر من 95٪ ديال الأحكام اللي هي كانت موقفة هذه السنة أكثر من 95٪ بالأرقام بطبيعة الحال غادي يمكن في ديك 5٪ اللي باقي يكون واحد الملف ديال حوادث الشغل وغيره أو غيره ولهذا ولكن أكثر من 95٪ ديال الأحكام تم تنفيدها كنتكلم على الأحكام المدنية فيما يخص الإحصاء قلت احنا الآن يعني بصدد انجاز جرد دقيق لكل هذه الأحكام وبالتالي ماعطتش الرقم بالضبط لأنه باقي ما انهيناش العملية ديال الحساب ماكنحبسوا لا الأحكام اللي هي ماتمساتش بالتقادم بعين الأحكام اللي من 94 إلى 99 حاليا بطبيعة الحال كاين تقادم وبطبيعة الحال كاين أحكام اللي الآن مابقاتش قابلة للتنفيد بحكم التقادم يعني هذا الشيء.

كاين فيما يخص تحسيس الحكومة فنعتقد أنه جاوبت السيد المستشار بأنه انطلقنا في هذه العملية يعني منذ زمان وأنه خطوة بخطوة احنا الآن غاديين باش انوصلوا للنتيجة اللي كيتمناها السيد المستشار واللي كانتمناوها جميعا هو أنه ماتبقاش لنا أحكام اللي خاصها تنفدو اللي هي ماكتنفدش وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الآن ننتقل الى قطاع وزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني وفي البداية أشكر كاتبة الدولة على تعاونها مع المجلس وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن لتقديم سؤاله المتعلق باستفادة العمال المغاربة بهولندا وعائلاتهم من الحقوق التي يمنحها الضمان الاجتماعي الكلمة للسيد المستشار.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

إخواني المستشارين ،

سؤالي الى السيد وزير التضامن وهو حول الوضعية التي أصبح عليها عمالنا بالخارج خاصة بدولة هولندا بعد المراجعة التي تمت على يد الدولة الهولندية للاتفاقية التي ابرمتها مع المغرب سنة 1972 فلاشك السيد الرئيس أنكم تعلمون بأن الجالية المغربية بهولندا تقدر بأزيد من 180 ألف مواطن وتتوفر نسبة كبيرة منها على ارتباطات عائلية داخل أرض الوطن خاصة الأرامل المتوفى عليهن أزواجهن الذين قضوا سنوات طويلة من العمل في هولندا وبموجب الاتفاقية المغربية الهولندية العامة للضمان الاجتماعي الموقعة في 14 فبراير 1972 كان العمال المغاربة وعائلاتهم يستفيدون من الحقوق الممنوحة لهم بموجب نظام التغطية الاجتماعية غير أنه منذ سنة 1990 دأبت الدولة الهولندية بانفراد على إصدار مجموعة من التشريعات كان آخرها سنة 1996 أثرت هذه التشريعات بشكل سلبي على الحقوق المكتسبة للعمال المغاربة وعائلاتهم والأرامل المقيمات بالمغرب في مجالات رواتب الشيخوخة والتعويض عن المرض والتعويضات العائلية ورواتب المعاش والشيخوخة خاصة بالنسبة للأرامل المقيمات بالمغرب عند بلوغهن 65 سنة.

لذا نستسمحكم السيدة كاتبة الدولة في طرح الأسئلة التالية ماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها أو التي تنوي اتخاذها وزارة التضامن لتفعيل مقتضيات الإتفاقيات الثلاثة الموقعة في اكتوبر سنة 1996 والمتعلقة بمراجعة الإتفاقية المغربية الهولندية العامة للضمان الإجتماعي بمايضمن الحفاظ على الحقوق المكتسبة للعمال المهاجرين وعائلاتهم وتحسين وضعية الأرامل اللائي يقمن بالمغرب؟ وشكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة المحترمة

السيدة نزهة الشقروني كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلفة بالمعاقين :

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون ،

إذن جوابا على السؤال اللي تفضلتيوا بالطرح ديالو حول استفادة العمال المغاربة بهولندا وعائلاتهم من الحقوق التي يمنحها الضمان الاجتماعي إذن غادي انذكر إلى اسمحتوا في البداية باتفاقية الضمان الاجتماعي اللي تم توقيع ديالها واللي ذكرها السيد المستشار واللي تم توقيع ديالها في 14 فبراير 1972 بين المملكة المغربية والمملكة الهولندية واللي هي كتضمن مقتضى هذه الاتفاقية يستفيد العمال المغاربة بهولندا وأفراد عائلاتهم أثناء تواجدهم بالمغرب من التعويضات التالية: التعويضات العائلية، التعويضات النقدية عن المرض والأمومة التعويضات العينية عن المرض التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية راتب الزمانة راتب الشيخوخة راتب المتوفى عنهم لفائدة ذوي العامل المغربي المتوفى يقطنون بالمغرب.

هذا وقد تم تحيين تطوير هذه الاتفاقية في 3 شتنبر بتوقيع ثلاثة اتفاقيات وهي كالتالي أولا: اتفاقية بشأن تعديل الاتفاقية العامة المغربية الهولندية للضمان الاجتماعي الموقعة ب 14 فبراير 1972.

ثانيا : اتفاق مؤقت بين السلطات المختصة المغربية والهولندية المتعلق بالعلاجات الطبية بالمغرب.

ثالثا : اتفاق إداري بشأن تعديل الاتفاق الإداري الموقع في 3 نونبر 1972 والمتعلق بتطبيق الاتفاقية العامة للضمان الاجتماعي وترمي هذه الاتفاقيات الثلاثة إلى ما يلي:

أولا: منح حق تلقي العلاج العلاجات الطبية بالمغرب بالنسبة للمتقاعدين المغاربة وذويهم أثناء إقامتهم بالمغرب سواء بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة وكذا بالنسبة لأفراد عائلة العامل المغربي بهولندا القاطنين بالمغرب.

ثانيا: منح حق التأمين الاختياري في التشريع الهولندي المتعلق بالتأمين عن الشيخوخة بالنسبة للزوج العامل المغربي بهولندا المقيمة بالمغرب.

ثالثا: تحديد الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطبيق المقتضيات المتعلقة بصرف التعويضات النقدية والعينية للمرض والأمومة وكذا رواتب الزمانة.

رابعا : تحديد كيفية إجراء المراقبة الطبية، وللإشارة فإن هذه الاتفاقيات الثلاثة حظيت بمصادقة المجلس الحكومي المنعقد يوم 28 شتنبر 1998 وسوف تدخل حيز التنفيذ بعد استكمال الإجراءات الدستورية لذلك.

أما بخصوص التعديلات التي أدخلت على التشريع الهولندي فقد مست على الخصوص فرع التأمين عن العجز عن العمل وتشديد المراقبة ومراقبة صحة المعلومات المدلى بها للاستفادة من التعويضات وفي هذا الشأن :

1. تم اتخاذ الاجراءات والتدابير التالية: تم تنظيم ندوات ولقاءات بين أطباء البلدين التابعين للضمان الإجتماعي بغية تحديد طريقة ملئ التقارير الطبية طبقا للتشريع الهولندي لكي تتلاءم مع المعطيات الطبية التي يدلي بها الأطباء المغاربة في تقاريرهم مع المعطيات الطبية التي يفرضها هذا التشريع.
2. إجراء مفاوضات بين الجانبين المغربي والهولندي خلال شهر مارس الماضي لتحديد كيفية مراقبة صحة المعلومات المدلى بها للاستفادة من التعويضات الضمانية الهولندية والجهاز الذي سيتكلف بهذه المراقبة ولاتزال الاتصالات جارية في هذا الشأن بين الجانبين للتوصل إلى اتفاقية تضمن بطبيعة الحال حقوق رعايانا في هولندا.
3. أما بخصوص معاشات الأراميل المتوفى منهن بعد بلوغهن سنة 65 سنة فالتشريع الهولندي يعطي الحق لزوجة العامل للإستفادة من راتب الشيخوخة بعد بلوغها سن 65 سنة ويمنع الجمع بين هذا الراتب وراتب الأرملة الي تستحقه بعد وفاة زوجها لذلك فإن راتب الأرملة الذي كانت تتقاضاه قبل بلوغها سن 65 سنة يستبدل براتب الشيخوخة وتجدر الإشارة إلى أن الحقوق المالية المستحقة بموجب التشريعات الهولندية للضمان الاجتماعي لفائدة المغاربة المتوفرة فيهم الشروط المنصوص عليها بمقتضى هذه التشريعات سوف لن يطرأ عليها أي تغيير لامن حيث الجنسية ولامن حيث الإقامة وهذا راجع بالخصوص الى الاتفاقية العامة المغربية الهولندية للضمان الاجتماعي الموقعة في 72 التي تنص في الفصل الثالث على المساواة في المعاملة للاستفادة من الحقوق بين الرعايا المغاربة والهولنديين كما تنص في الفصل الخامس على أن التعويضات المستحقة لرعايا البلدين بمقتضى تشريعات البلدين لايمكن تقليصها أو تعديلها أو توقيفها بسبب إقامة المستفيد منها في البلد الآخر وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

تعقيب السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة كاتبة الدولة على الجواب المستفيض عن هذه الإشكالية التي في الحقيقة أشرتم بتوسع كبير أثناء الجواب عنها وبالمناسبة وقد ورد في جوابكم السيدة كاتبة الدولة بأن الاتفاقيات الثلاثة التي قامت الحكومة المغربية بعقدها مع الحكومة الهولندية حظيت بموافقة المجلس الحكومي وتنتظر إجراءات مسطرية أخرى للخروج بها إلى حيز التنفيذ نتمنى أن لا يتأخر خروج مضمون هذه الاتفاقيات إلى حيز التنفيذ هذا من جهة ومن جهة ثانية السيدة كاتبة الدولة وقد أشرتم إلى التعويض الذي تتلقاه الأرامل بعد 65 سنة أقول وبالتأكيد على أنه بالنسبة للأرامل المتقاعدين بالخارج لا يتقاضون هذا الأجر أوهذا التعويض بعد 65 سنة هذا من جهة.

إضافة إلى أن مضامين الاتفاقيات الثلاثة التي أشارت إليها السيدة كاتبة الدولة لاتتعلق بالتعويض عن التمدرس لأبناء المتقاعدين من الخارج والتي كانت اتفاقية سنة 72 تتضمن مكسبا مهما لهؤلاء بحيث كانت تضمن تعويضات عن التمدرس حتى إلى سن 27 سنة بينما أصبحت حاليا يتوقف التعويض في سن 18 سنة وبمجرد كذلك تغيير التلميذ أو ابن المتقاعد للمدرسة التي يتابع فيها دراسته وحتى ولو كان في نفس المستوى يحرم من هذا التعويض أما إن انتقل من

التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي فذلك طبعا من باب أولى يحرم من هذا التعويض.

ولذلك نقول السيدة كاتبة الدولة لسنا ندري هل وزارة التضامن بالفعل تستحضر هذه الأمور عندما تفاوض الحكومة الهولندية ثم أريد أن أثير انتباه الحكومة أيضا والسيدة كاتبة الدولة التي تنوب عن وزير التضامن على أنه هؤلاء المتقاعدين من هولندا أصبحوا يكونون جمعيات متعددة للدفاع عن مصالحهم ويلتمسون ومن السيد وزير التضامن أن يستقبل إحدى هذه الجمعيات التي تحظى بشعبية كبيرة حتى تضعها في الصورة يعني حتى تضع وزارة التضامن في الصورة الحقيقية للمشاكل التي تعاني منها وأخيرا ألتمس من السيدة كاتبة الدولة إذا كان في إمكانها أن تمكننا من نسخة من الجواب الذي استمعنا إليه بعد قليل حتى تتمكن إحدى هذه الجمعيات من أن تكون في الصورة الحقيقية لما تقوم به حكومتهم أي الحكومة المغربية في هذا الشأن وشكرا للسيد الرئيس شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة كاتبة الدولة لكم الكلمة في إطار التعقيب

تعقيب السيدة كاتبة الدولة:

أشكر السيد المستشار المحترم، وأؤكد له على عزم الحكومة على أولا تنفيد الإجراءات المتخذة وتبليغها لأن في بعض الأحيان هناك مشاكل التواصل مابين الطرفين هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فالوزارة بطبيعة الحال هي مفتوحة لكل الاقتراحات وهي عارمة كذلك على المزيد من التدارس في هذه القضايا حماية لحقوق رعايانا ورعايا المغرب يعني المقيمين في هولندا وفي الخارج بشكل عام وهي بالتأكيد يعني مفتوحة كذلك للنقاش مع المجتمع المدني لأننا نعلم أنه يلعب دورا مهما وأساسيا في هذا المجال الاجتماعي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة .

الآن ننتقل إلى السؤال الثاني وهو يتعلق بتفشي ظاهرة إغلاق المعامل لأبوابها للمستشارين المحترمين السيدين بن سعيد الليار وعبد المجيد المهاشي، الكلمة للمستشار عبد المجيد.

السيد المستشار عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدة كاتبة الدولة إن الإقتصاد الوطني يعاني من ظاهرة خطيرة تتجلى في إغلاق العديد من المعامل والمؤسسات الصناعية والتجارية والمقاولات بسبب عدة مشاكل مما يفرض ويحتم على الحكومة التدخل للحد من هذه الظاهرة خاصة وأن السيد الوزير الأول المحترم تعهد في التصريح الحكومي بخلق مناخ وآليات للإقلاع الإقتصادي في عهد حكومة التناوب لذا نطلب منكم السيدة كاتبة الدولة أن تنورونا ومن خلالنا الرأي العام عن عدد المؤسسات التي تغلق أبوابها شهريا في مختلف القطاعات خلال السنتين الأخيرتين كذلك نطلب منكم أن تنورونا بالتدابير التي اتخذتها الحكومة للحد من هذه الظاهرة منذ توليها تدبير الشأن العام خاصة وأن الحركة الإقتصادية ببلدنا تعرف ركودا يثير الانتباه وهذا ما نعيشه ونلمسه يوميا كمواطنين كذلك بشهادة ممثلي الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب حيث جاء في تصريح لها بالحرف إن نسبة النمو بقيت في نفس المستوى يعني هذا أنه لم يحصل زيادة ولو بسيطة في النشاط الاقتصادي بل حصل ركود فعلي في ميادين مهمة كالطاقة والمعادن بينما عرف القطاع الصناعي انتعاشا هشا إذن فمستوى النمو ضعيف جدا وبعيدا عن المستوى الذي نترقبه هذا كلام ديال ممثلي الكونفدرالية انتهى.

كما أغتنم هذه الفرصة لأسألكم عن المراحل التي قطعتها مدونة الشغل الجديدة، وسبب تأخيرها حيث لها ارتباط مباشر في كثير من الحالات بظاهرة إغلاق المعامل والمؤسسات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم .

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للجواب.

السيدة كاتبة الدولة :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أستسمحكم لأنه من باب الأمانة غادي انقرا الجواب كله ربما يأخد شويا ديال الوقت، جوابا على سؤالكم الشفوي الذي تساءلتم من خلاله عن الإجراءات التي تعتزم الحكومة القيام بها من أجل الحد من معضلة إغلاق عدد من المعامل والمؤسسات الصناعية والتجارية بسبب المشاكل المستعصية التي تعاني منها يشرف وزير التنمية موافاتكم بالمعطيات التالية:

بعض المقاولات تضطر إلى إغلاق أبوابها لأسباب اقتصادية ومالية أو اجتماعية وقد يتخد هذا الاغلاق إحدى الصورتين أما إغلاقا كليا مؤقتا ناتجا عن قلة الطلبات أو في إعادة هيكلة بنية الشركات أو إغلاق كليا نهائيا مترتبا عن تراكم ديون المؤسسات مما يؤدي إلى إغلاقها وتتجلى معظم الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى الإغلاق في تقليص الطلبات كما هو الحال بالنسبة لقطاع النسيج الذي يتعامل مع مؤسسات أجنبية أو مواد أولية كقطاع المصبرات في حالة الجفاف أو انخفاظ الثروة السمكية وصعوبة تسويق المنتوجات.

كما أن مبررات اقتصادية أخرى تتلخص في ضعف الإنتاجية وصعوبة الصمود أمام المنافسة الوطنية أو الدولية وارتفاع تكاليف الإنتاج وتراكم الديون يؤدي الى إغلاق المؤسسات مما ينعكس سلبا على وضعية سوق الشغل وبالتالي يترتب عنه تسريح عددهم من العمال ويجب التذكير أن إغلاق المؤسسات لا يتم بطريقة عشوائية لأن التشريع الوطني القانون الاجتماعي والقانون التجاري ينظم مسطرة الإغلاق فطبقا لمقتضيات المرسوم الملكي بمثابة قانون صادر في 14-8-1967 حول إبقاء المؤسسات الصناعية والتجارية على نشاطها فإن إغلاق أية مؤسسة مهما كان عدد عمالها يجب أن يخضع مسبقا لرخصة والي أو عامل الإقليم وكل إغلاق غير مرخص به يعتبر جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس أو الغرامة أو احداهما فقط.

كما أن أي تسريح ناتج عن الإغلاق غير مرخص به يعتبر تسريحا تعسفيا من جهة أخرى فإن القانون الجاري قد تطرق بتفضيل لصعوبة المقاولة ونظم مساطر الوقاية من الصعوبات الوقاية الداخلية الوقاية الخارجية أو التسوية الودية ثم التصفية القضائية وبين العقوبات التي يحكم بها على رئيس المقاولة في حالة إغفاله التصريح بالتوقف عن الدفع داخل الأجل القانونية وعلى رأسها سقوط الأهلية التجارية والتفالس كما أن الوزارة وسعيا منها لخلق مناخ اجتماعي داخل المقاولة تسوده الثقة والاحترام المتبادل والاستقرار التام في علاقات الشغيلة فإنها تبذل جهودا متواصلة من خلال جهاز تفتيش الشغل المتواجد عبر مختلف المندوبيات التابعة لها وذلك لإيجاد الحلول للنزاعات التي تكون وراء الإقدام على تلك الإجراءات ويتم التنسيق في هذا الصدد مع السلطات المحلية والإقليمية واللجان الجهوية للبحث والمصالحة.

على مستوى الإحصائيات الى اسمحتيوا نعطيكم بعض الأرقام لتوضيح مقارنة ما بين سنة 98 والستة الأشهر الأولى من سنة 99 حيث تم تسجيل ما يلي: عدد المؤسسات التي أغلقت سنة 1998: 149 في خلال ستة أشهر الأولى من سنة 74:99.

عدد العمال الذين تم تسريحهم خلال سنة 98 تم تسريح 6773 عامل في حين تم تسريح 4111 عامل في الستة الأشهر الأولى من سنة 99 بالنسبة لعدد المؤسسات التي أحدثت 1777 خلال 98 في حين الستة أشهر الأولى لسنة 99 عدد العمال الذين تم تشغيلهم المهم يمكن لي انعطيكم من بعد نسخة باش ماانطولش يضاف إلى ذلك أن الحكومة اتخدت مجموعة من التدابير للحد من ظاهرة اغلاق المؤسسات نذكرها على الشكل التالي:

الإعفاءات الضريبية- الاعفاءات من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- مساعدة المقاولات على تنفيذ برامج

إعادة التأهيل المهني الحوار حول الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية التي تعرفها بعض الشركات- الحرص على تطبيق القانون المتعلق بإغلاق المؤسسات وضمان حقوق الأجراء التفاوض الثنائي أو الثلاثي بشأن أداء تعويضات عن الإغلاق للعمال المتضررين تفوق ماهو منصوص عليه قانونيا- تبسيط المساطر الإدارية- إصلاح مدونة الجمارك- إعداد مشروع قانون حول الأسعار والمنافسة- دراسة مشاكل المؤسسات التي تعرف الصعوبات الإقتصادية في إطار لجنة البحث والمصالحة وقد بلغ مجموع الحالات التي درست إلى غاية 15-11-99-35 حالة منها حالات كثيرة تهم الوضعية الإقتصادية.

هذا وأخبركم بأن مندوبية التشغيل قد تمكنت خلال الفترة الممتدة من 1-9-98 إلى غاية 31-5-99 من معالجة 911 نزاع شغل جماعي في 634 مؤسسة انتاجية دون أن يتطور فيها النزاع الى حركة اضرابية كما تم إنهاء 258 إضراب هم 249 مؤسسة عن طريق إبرام اتفاقيات بين طرفي النزاع إضافة إلى ذلك تم تسجيل إلى حدود 12 أكتوبر 99-14 نزاع جماعي قائم توازيه حركة إضرابية تتابعها مصالح الوزارة وفي الأخير يؤكد السيد الوزير على أنه لضمان تنمية إقتصادية واجتماعية تستجيب لمختلف المتطلبات فإن الحكومة بصدد تنفيد سياسة تشجيع الحرص على تطبيق القانون المتعلق بإغلاق المؤسسات وضمان حقوق الإجراء- التفاوض الثنائي أو الثلاثي بشأن أداء تعويضات عن الإغلاق للعمال المتضررين تفوق ماهر منصوص عليها قانونيا إذن هاد الشي قلت لكم غير، إذن فقط الحكومة عازمة لتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي ومساعدة القطاع الخاص على القيام بدوره التنموي وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على السواء للتعاون لمواجهة مختلف التحديات الناتجة عن التحولات الإقتصادية والإجتماعية وأستسمحكم لأنني أطلت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السيد سعيد اللبار.

تعيقب السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء ،

السيدة الوزير،

السادة المستشارين،

قبل التعقيب لابد أن ابلغ للرأي بعض المسائل ماهذا يا السيد اعليوة أبهذا الأسلوب يتعامل وزير في حكومة جلالة الملك مع المؤسسة التشريعية، إننا نستغرب كل الاستغراب للتعامل عبر المسؤول الذي تعامل به السيد اعليوة وزير التنمية الإقتصادية التنمية الإجتماعية والتضامن والشتغيل والتكوين المهني الناطق الرسمي باسم الحكومة مع لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية يوم الأربعاء 26 ماي 99.

ثانيا، لم أتفهم الظروف التي أدت بالسيد الوزير إلى مغادرة اللجنة ومالم يتفهموه لم يصيفوه لجنة الفلاحة هو الغياب المفاجئ دون أدنى تبرير على الاجتماع الذي أرادت اللجنة عقده يوم الخميس 27 ماي 99 علما أن السيد الوزير قبل مغادرته للجنة التزم أمام السادة المستشارين التزم اسمح لي من مفضلك الله يطول عمرك..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار لن يقاطعك أي أحد الكلمة في الموضوع.

تتمة المداخلة :

شكرا . المهم هذه راه سابقة خطيرة هذه المسألة هذه ولكن لاداعي، إغلاق المعامل كان مقصود السيدة الوزيرة المحترمة كان مقصود من بعض النقابات اللي هي منبتقة على أحزاب الأغلبية اللي هي الحكومة الحالية فعلا اغلقتيوا المعامل هذا جيد مزيان شردتم المواطنين هذا طيب وصلتم للحكومة مبارك مسعود عليكم ابغينا انعرفوا باش اجيتوا أشنوجبتم لهذا البلاد ندوات، حفلات، خطابات معسولة كانت البارحة كانت اليوم اشنوا شفنا ملموس شي حاجة ملموسة حوالي أسبوعين 7000 طالب مجاز باب البرلمان منهم

دكاترة منهم مهندسين أشنوا اعطينا لهاد الناس البارح كناتشحنوهم البارح تنشحنوهم بواسطة المعامل بواسطة كل الأساليب باش انشحنوهم وانشردوهم مبارك مسعود هذا المغرب ديالنا ماشي ديالكم الكل لنا ولا لغيرنا هادوا منتمين للحزب ديالنا انعطيوهم اللي ابغاوا هادوا منافسين ديالنا تتكرفسوا عليهم اسمح لي من فضلك الله يطول عمرك راه السيدة الوزيرة المحترمة راه نصف ساعة وهي تتكلم حى واحد ماكال. انعم أسيدي احنا اللي ابغينا انعرفوا أشنو درنا للمعامل حاولي 94 معمل في فاس اللي مغلوقة أكثر من هذا بواسطة الجرائد إغلاق مؤسسات إدارية هاجريدة اللي زعمة راه منتمية للحزب لأن رجل هنا ورجل هنا هاالناس مشردين توقيف 77 مستخدم في السكك الحديدية 116 ها هادوا هنا المواطن كلو تيشوف 116 عامل هاد مسمينها انقاد مدينة فاس هاد الحجج ماتتكلموش أي تتكلموا بالحجج والكل تيشوف هاد الشي أنا تنتمنى من حكومة التناوب والتغيير تيجي لنا بشي حاجة ملموسة اللي غيستفد منها المواطن المغربي فالحالة يرثى لها وخاصنا انكونوا موضوعيين ودابة المسألة اللي بقيت المواطن المغربي راه عنده أمل واحد عنده الأمل في صاحب الجلالة نصره الله وأيده هو راه المواطنين كلهم الأمل اللي عندهم في سيدنا ينصره والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الحق في أن تعبروا عن رأيكم مع احترام النظام الداخلي وبطبيعة الحال الحكومة موجودة ستكون لها الفرصة للرد على تعقيبكم السيدة كاتبة الدولة.

تعقيب السيدة كاتبة الدولة:

أريد أن أذكر السيد المستشار بأنني جئت بمجموعة من الإجراءات التي قامت بها الحكومة ربما ماسمعهاش مزيان فانا كنت قلت غادي انعطيكم نسخة باش تطلعوا على اشنو عملت الحكومة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة .

ننتقل الى السؤال الموالي ويتعلق بمصير الشباب حاملي الشهادات المعطلين الذين يتجاوز سنهم 35 سنة للمستشارين المحترمين السادة عبد الرحمان بيجي أحمد الديبوني مومن البشير كبور الماسي ومحمد الزعيم الكلمة لأحد السادة لطرح السؤال لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان بيجي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة كاتبة الدولة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيدة كاتبة الدولة،

بطالة حاملي الشهادات إحدى أهم المعضلات التي تواجه بلادنا لما تمثله من تعطيل لطاقات وفئة نشيطة وحيوية لشبابنا تعتبر بلادنا في أمس الحاجة لعطائهم ومؤهلاتهم واذا كانت الحكومة بتعليمات من صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني قد اعتبرت تشغيل الشباب الحامل للشهادات من ضمن الأولويات القصوى فإن المبادرات المتخذة ماتزال تعاني من بعض الهفوات والقصور وفي هذا الإطار تجدر الإشارة الى استثناء فئة حاملي الشهادات هم في نظرنا أكثر حاجة إلى الأخذ بيدهم والاهتمام بوضعيتهم وأعني بهم الذين تجاوز سنهم 35 سنة الذين تم استثناؤهم من القانون / 94 13 الخاص بمبادرة حل مشكلة التشغيل ومن برامج التشغيل الذاتي والحالة هاته أن هذه الفئة تعاني من تقدم العمر رغياب الاستقرار والبطالة الطويلة المدى.

ترى السيدة كاتبة الدولة ماهو السر في تحديد سن الإستفادة من المبادرة من أجل التشغيل وبرنامج التشغيل الذاتي في مادون 35 وماهو الحل الذي هيأتموه لهذه الفئة من حاملي الشهادات التي أوشكت قضاء كل سنوات عمرها تؤدي ضريبة أخطاء لايدلهم فيها وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للجواب

السيدة كاتبة الدولة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على السؤال الشفوي الذي تقدمتهم بطرحه والذي تساءلتم من خلاله عن مصير الشباب حاملي الشهادات الذين يتجاوز سنهم 35 سنة يشرفني أن أذكر في البداية بشروط الاستفادة من برنامج مبادرة التشغيل وبرنامج التشغيل الذاتي بالنسبة لبرنامج مبادرة التشغيل يتعلق الأمر بكل الشباب المغربي تتوفر الشروط التالية الا يتجاوز سنة 35 أن يكون حاصلا على شهادة الباكلوريا أو ما يعادلها بزائد سنتين على الأقل أن يكون باحثا عن عمل لمدة سنة أو أكثر أن يكون مسجلا بمراكز الإعلام والتوجيه من أجل التشغيل.

أما بخصوص برنامج التشغيل الذاتي فإن شروط الاستفادة من هذا البرنامج تتجلى فيما يلي مرة أخرى الا يزيد عمره عن 35 سنة أن يكون حاصلا على شهادة الباكلوريا زائد سنتين من التعليم العالي أو التكوين المهني المتوج بديبلوم أن يكون حاملا لمشروع مربح يؤدي الى اندماجه الذاتي وأن يكون كذلك مسجلا كمرشح للاستفادة من هذا البرنامج لدى مركز الإعلام والتوجيه من أجل الشتغيل وكما هو واضح فإن البرنامجين معا يتوجهان إلى شريحة عمرية معينة من حاملي الشهادات وهي الممتدة من 15 إلى 35 سنة أما السبب في التركيز على هذه الفئة تفسيرا من خلال المعطيات الإحصائية التي تبرز بوضوح أن حاملي الشهادات العليا الذين لايزيد عمرهم عن 35 سنة هم الأكثر تضررا من البطالة وهكذا فحسب البحث الوطني حول التشغيل بالوسط الحضري برسم سنة 98 فإن أكثر من 90٪ من السكان الحضريين النشيطين من حاملي الشهادات العليا الذين لا يزيد عمرهم عن 35 سنة هم عاطلون في الوقت الذي لا تتعدى فيه نسبة العاطلين الذين يزيد عمرهم عن 35 سنة 8,3٪ إذن هذا هو السبب الأساسي هو هاد المفارقة على مستوى الإحصائيات واللي كيبان أن الشريحة العريضة هي كتمركز مابين 15و35 سنة كما أن وهذا ما كيعنيش أن ماكاينش إجراءات غادي انوصل إليها كما أنه إذا رجعنا الى أسباب بطالة تلك الفئة سنجد بأنه بالنسبة للشريحة العمرية 35 سنة فما فوق من حاملي الشهادات العليا ترجع بالأساس الى توقف نشاط المؤسسة أو التسريح 6.46٪ أي أن حوالي نصف هذه الفئة من المعاطلين لها تجربة مهنية مما سيسهل عملية إدماجها من جديد في سوق العمل وفي المقابل فإن أهم الأسباب التي يصبح على إثرها حاملوا الشهادات الذين لايزيد عمرهم عن 35 سنة عاطلين تتجلى في نهاية الدراسة أوالتكوين بنسبة 4.54٪ للذين يتراوح عمرهم بين 21و24 سنة و8.48٪ بالنسبة للأشخاص الذين يتراوح عمرهم مابين 24و25 سنة وبالتالي فإن هذه الفئة العريضة من شبابنا تخرج إلى سوق العمل بدون أدنى تجربة عملية بالوسط المهني يمكن أن تساعد على تسهيل إدماجها في الحياة النشيطة ولهذا فإن استهداف هذه الفئة من العاطلين ببرامج التشغيل يهدف إلى تعزيز حظوظ هؤلاء الشباب في سوق العمل لتمكينها من اكتساب تجربة مهنية أولية تساعدها على التكيف مع حاجيات المقاولة وإن كان ذلك لا يعني إهمال أو إقصاء فئة الشباب الذين يزيد عمرهم من 35 سنة إذ يمكن لهؤلاء الاستفادة من برامج أخرى أذكر منها :

1. في مجال التكوين الاندماجي هناك برنامج التكوين التأهيلي الذي يتوجه إلى حاملي الشهادات العاطلين عن العمل لمدة تزيد عن 12 شهرا الحاصلين على الإجازة أو ديبلوم الدراسات العليا أو ما يعادلها وبمقتضى هذا البرنامج يستفيد هؤلاء الشباب من تكوين تكميلي في شعب التكوين المطلوبة في سوق العمل تسهر على إعطائه المعاهد والمدارس العليا والجامعات مع تدريب لمدة شهرين داخل المقاولة.
2. برنامج التكوين الشباب صعب الادماج يستهدف فئة الشباب الذين يجدون صعوبات خاصة للإندماج في سوق العمل والذين يبحثون عن عمل منذ أكثر خمس سنوات ويهدف هذا

البرنامج الى تلقين هؤلاء الشباب تقنيات التواصل مع المحيط الانتاجي والتموضع المناسب داخل سوق العمل وتصل مدة هذا التكوين ستة أشهر تتضمن تدريبا للتكييف داخل المقاولة.

3. برنامج التكوين من أجل الملاءمة وهو يتوجه إلى جميع طالبي العمل ويهدف الى الرفع من مهاراتهم وتكيف مؤهلاتهم مع مناصب الشغل المتوفر هذا الشق الأول.

الشق الثاني هناك مبادرة الشباب.. من أجل إحداث المقاولات بالنسبة لهاد الأشخاص يمكنهم الاستفادة من برنامج الشغيل الذاتي بسبب عامل السن يمكنهم التوجه صوب الأنظمة الموضوعة من طرف السلطات العمومية لتشجيع الشباب على إنشاء أنشطة اقتصادية تؤمن من جهة إدماجهم الذاتي وتخلق فرص شغل جديدة من جهة أخرى وأقصد بها القانون رقم 16/87 المتعلق باتخاد تدابير لتشجيع خريجي مؤسسات التكوين المهني الذين يرغبون في ممارسة لحسابهم الخاص بصورة فردية أو في نطاق شركة أو تعاونية مهنية تطابق التكوين الذي تلقوه ويستفيد المعنيين بالأمر بالإضافة إلى بعض الإعفاءات الضريبية من قرض لا يتعدى مبلغه 10 ألف درهم ويقل في جميع الأحوال عن 10٪ من تكلفة المشروع يمنح من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل كما يمكن للمعنيين بالأمر الاستفادة فيما يتعلق بتمويل مشروعاتهم من أحكام القانون رقم 36/87 المتعلق بمنح قروض لبعض المقاولين الشباب كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 14\94 هناك القانون 36/87 المعدل والمتمم بالقانون رقم 14\94 و14\96 نظام المقاولين الشباب وهو يتوجه الى الشباب الحاصلين على شهادة التعليم العالي أو التكوين المهني أو شهادة تثبت حصولهم على تأهيل مهني يتيح لهم مزاولة المهنة من المهن، كذلك القانون رقم 13\97 المتعلق باستخدام صندوق النهوض بتشغيل الشباب نظام المستثمرين الشباب ويستفيد من مقتضيات هذا القانون الشباب الذين لا يتوفرون على شرطي الديبلوم والشهادة المطلوبة في إطار القانون رقم 36/87 وكلا النظامين يشترط ألا يقل عمر المستفيدين عن 20 سنة ولا يزيد على 45 سنة ويمنح في إطارهما قرض محدد سقفه في مليون درهم وفق الشروط التالية: 45٪ يمثل نصيب الدولة 45٪ يمثل نصيب الأبناك و10٪ يمثل النصيب الشخصي سعر الفائدة الدولة 5٪ والبنوك تفاوض حر مدة التسديد من 2\ إلى 5\ سنة بالنسبة لنصيب الدولة ومن 7 إلى 10 سنوات بالنسبة للبنوك وتجدر الإشارة إلى أن القرض الممنوح في إطار برنامج التشغيل الذاتي المحدد أقصاه في 250 ألف درهم يمنح بنفس الشروط المقررة في أنظمة المقاولين والمستثمرين الشباب وعلى العموم يمكن القول أن سياسة التشغيل لكي تكون فعالة ومجدية فلابد أن تنبني على إجراءات موجهة ومستعدفة للفئات الأكثر تضررا من البطالة وكذا الفئات ذات الإحتياجات الخاصة في سوق العمل وأختم فإذا الاستهداف المرتكز على أسس عملية دراسات وأبحاث معطيات إحصائية ومؤشرات يعتبر عنصرا محوريا في نجاح الإجراء وتحقيق الأهداف المتواخات منه كما أن سياسة التشغيل هي مجموعة إجراءات متكاملة ومكملة بعضها البعض لا تستثني فئة دون أخرى إلا أنه هناك دائما أولويات يجب مراعاتها في ظل الامكانيات المتوفرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب للسيد المستشار

السيد المستشار:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة،

فقط أريد أن يكون في علم السيدة الوزيرة أن هذه الفئة ليس لها ذنب في عدم حصولها على عمل بل عملت ما في وسعها وليكون في علم السيدة الوزيرة كذلك أن أغلب هؤلاء متزوجين ولهم أبناء وكان على الأحرى على الحكومة أن تعطيهم الأسبقية في ديك 36 ألف اللي كالت وهي ماكابنة حتى... ماكايناش وكنا تنتظروا من الحكومة تعطينا شي حاجة عملية ماكايناش أرقام وقوانين ولكن اللي يخرج من أرض الواقع لا شي من هاد الشي واستسمح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ليس هناك تعقيب للحكومة،

تنتقل إلى قطاع وزارة التجهيز لمعالجة المياه المستعملة وإعادة استعمالها، السؤال المطروح من طرف السيد المستشار المحترم السيد عبد الإله العلمي، لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الإلاه العلمي:

بسم الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة،

الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

بالرغم من المجهودات التي تبذل من أجل تعبئة الموارد المائية فإن الطلبات على هذه المادة الحيوية تزداد يوما بعد يوم وهكذا ولتحقيق الحاجيات الفلاحية والانشطة الصناعية والسياحية وغيرها فإن اللجوء الى المياه المستعملة وإعادة استغلالها من جديد بعد معالجتها أصبح أمرا ضروريا ففي عدة من بلدان المعمور أصبحت هذه التقنية تستعمل على نطاق واسع لسقي المزروعات والمساحات الخضراء، وكذا تعبئة الطاقة المائية الجوفية وفي هذا الإطار وبسبب النمو الديمغرافي والتمدن السريع والتحولات الإجتماعية والإقتصادية التي طرأت في القرن 20 تضاعف استهلاك المياه وبالتالي تضاعفت نسبة هذه المياه المستعملة بشكل كبير بسبب التمدن التي انتقلت من 29٪ إلى 50٪ الشيء الذي تزايد معه معدل الإستهلاك الفردي للماء الصالح للشرب من 85 إلى 611 لتر سنة 9901 وفي أفق 2020 حيث نسبة السكان الحضريين سوف تمثل تقريبا الساكنة الإجمالية الحالية إذ سيصل حجم النفايات السائلة إلى 900 مليون متر مكعب سنويا من أجل هذا كله وباسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتوجه اليكم السيد الوزير المحترم بسؤالنا التالي ماهي الإجراءات العاجلة التي تنوي وزارتكم اتخاذها من أجل معالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها من جديد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير التجهيز المحترم

السيد بوعمر تغوان وزير التجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء ،

حضرات السادة المستشارين المحترمين ،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله الغني بالمعطيات التقنية التي تهم هذا المجال الحيوي والمادة الحيوية ألا وهي الماء التي لاأحد يجادل في أهميتها، ففيما يخص جوهر سؤاله والمتعلق بالمياه المستعملة أو المياه بصفة عامة والحفاظ عليها من التلوث فالوزارة لها القانون 10\95 الذي صادق عليه مجلسكم الموقر، والآن اللي هو دخل حيز التطبيق عدة على مايزيد عشرات المراسيم كذلك لتطبيق هذا القانون خرجت إلى حيز التنفيد وهناك مراسيم أخرى تهم دائما نفس القانون هي الآن في طور الخروج إلى حيز التطبيق، فيما يخص المياه المستعملة، هذه الاشكالية ديال إعادة تحليتها يعني عمل كيهم الجميع عمل تيهم جميع القطاعات التي تتدخل في هذا المجال فالوزارة عن طريق المكتب الوطني للماء الصالح للشرب تدخلت في بعض المجالات اللي كيتدخل فيها المكتب وكيسيرها فيها وكيوزع المياه اما في المجالات الأخرى في المناطق الأخرى واللي هي أكثر بكثير تستعمل كميات المياه المستعملة فلا يمكن للوزارة أن تتدخل فيها مثلا في المجموعات الحضرية التي فيها شركات التوزيع لا يمكن للمكتب أو للوزارة أن تتدخل في هذه المجالات فكتبقى مصالح الوزارة التقنية رهن هاد التجمعات ورهن هاد مستعملين هذه المياه للتعاون معهم في الإطار التقني.

أما فيما يخص بناء محطات تكرير هذه المياه فهي من اختصاص مستعمليها كالجماعات المحلية حسب القانون ديال 76 أو غيرها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على هذه الأجوبة والتوضيحات التي نقدرها حق قدرها لكن ألا تظنون السيد الوزير المحترم بأن المغرب جد متخلف مقارنة مع الدول التي تسير في طريق النمو بخصوص معالجة المياه المستعملة وقد علمنا مؤخرا عن طريق الصحف بأن منطقة شمال إفريقيا سوف تعرف في 25 سنة المقبلة نقصا حادا في المياه وهذا مايدفعنا إلى التساؤل هل بإمكان وزارتكم المحترمة تنفيذ برنامج طموح لكي يجنب المغرب النقص في المياه العذبة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد الوزير

السيد الوزير:

السيد الرئيس ، هذا حديث طويل ومهم فيما يخص المياه لامن حيث تكريرها أو من تعبئتها أو البحث عليها أو البحث عن المياه الجوفية وقالوا بي السيد المستشار المحترم أن الهم الأساسي والمهام من حيث المرسوم اللي كينظم وزارة التجهيز هو البحث عن المياه وتدبيرها ومعقلنتها وتسييرها هذا هو العمل ديالنا اليوم فالرؤية واسعة والمجال لا يسمح أن أعطيكم يعني جميع الاستراتيجيات اللي الآن تقوم بها الوزارة هذا بفضل التوجيهات الملكية السامية في مجال المياه الوزارة لها عدة برامج حتى في مجال تطهير المياه بحيث أنه الآن هناك عدة اتفاقيات عقدها المكتب الوطني وبنى عدة محطات إعادة معالجة المياه إلا أنه عندما نعالج المياه يجب أن تكون أحواض مسقية يجب أن يكون متدخلين آخرين للاستفادة من هذه المياه لا نعالجها لمجرد معالجتها إلى غير ذلك فالوزارة حريصة في مجال بناء السدود وفي مجال تعبئة المياه وهذا الهدف الأساسي ديال العمل ديالها اليومي وغادي يكون لنا إن شاء الله بطبيعة كنا جرت العادة في اللجن ديال المختصة باش يكون لنا اتداكروا بصفة عامة على تعبئة المياه وأنا بطبيعة الحال مستعد وقت اللي ابغيتوا اللجنة اللي هي مختصة باش انجي وانعطيكم يعني باش تطلعوا بصفة عامة على مأهو العمل ديال الوزارة في مجال المياه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة الآن لصاحب السؤال الموالي في قطاع التجهيز للمستشارين المحترمين السادة عمارة الحاج عمارة علي بوقدير حدو أقديم ومحمد المنصوري حول برنامج الطرق بالعالم القروي الكلمة للمستشار المحترم السيد عمارة الحاج عمارة.

السيد المستشار عمارة الحاج عمارة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد أخذت حكومة التناوب على عاتقها فك العزلة عن العالم القروي الذي عانى ولازال يعاني من التهميش لمدة طويلة ويوجد في وضعية اقتصادية صعبة للغاية تجاها لسياسة التهميش والاختلالات فالعالم القروي يتوفر على مؤهلات كثيرة إلا أنها ومع الأسف الشديد لا تستغل بالشكل المطلوب لعدم توفره على أبسط الوسائل الضرورية ومن أجل فك العزلة عنه وتأهيله ينبغي تزويده على الأقل بشبكة طرقية هادفة تعتمد تمكنه من القيام باستغلال عقلاني لثرواته وبالتالي إدماجه في النسيج الإقتصادي الوطني.

الكثير من القرى اليوم هي في عزلة والكثير كذلك من القرى هي التي تستحيل عليها أن تتواصل فيما بينها لانعدام الطرق والمسالك فإذا كان هذا غير خاف عليكم السيد الوزير لأنكم منحدرين من العالم القروي ولو أنه عالم قروي ليس كالعالم القروي الذي نعيش فيه نحن فإننا نتساءل عن التأخير الحاصل في تنفيذ البرنامج الطرقي ونريد تنوير الرأي العام الوطني عن البرنامج الوطني الخاص بالطرق والخاص كذلك بفك العزلة عن العالم القروي وعن البادية المغربية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وهذا الخصاص في الطرق يهم جميع جهات المملكة وبالخصوص المناطق الجبلية والوعرة واسمحوا لي السيد الوزير أن أعطيكم بعض الأمثلة التي نعتبرها في أمس الحاجة إلى إعطائها الأسبقية لفك العزلة عليها كذلك أعطيكم الطريق رقم 6461 بين سيدي مختار وبوبوط والطريق رقم 6406 بين الطريق رقم 40 وكوزمت عبر إيشامرارن والطريق رقم 6404 بين بوالعوان وأين حديوس عبر للا اعزيزة والطريق رقم 637 بين امجاط وإيمي اندونيت عبر أسيف المال والطريق 6403 بين السبت مزوطة وباب السايح عبر زاوية الحلية والطريق الرابطة بين زاوية بن المقدم واهديل وكلها هذه الطرق ليست معبدة ولا حتى توجد في مسلك أحسن لأن إقليم شيشاوة الذي أتشرف بتمثيله هذا الإقليم الذي يتوفر على أكثر من 700 كلم من الطرق المرقمة ولكن لم تعبد منها إلا 70 كلم أي 10٪ فلهذا نطالبكم السيد الوزير أن تعطوا أهمية خاصة لهذا الإقليم لأنه يوجد في عزلة لأن سكانه اليوم بهذه الأمطار كلهم معتزلون عن الإقليم ثم يمكن أن أذكركم طريق خنيفرة امريرة عير ايت أمور والطريق مكناس خنيفرة عبر أدراوشن والطريف أو الماس امريرت عبر تيفو غالين وطريق اولماس اكلموس عبر بوالحماید وأتمنى سيدي الوزير أن تأخذوا هذه الطرق بعين الاعتبار في برنامجكم.

<u>السيد رئيس الجلسة :</u>

شكرا للمستشار المحترم .

الكلمة للسيد وزير التجهيز لكم الكلمة.

<u>السيد وزير التجهيز:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص هذا السؤال كما توصلت به من الحاج عمارة مكتوبا أنه يتعلق بالتأخر الحاصل في البرنامج الوطني للعالم القروي أجيبكم السيد المستشار المحترم أنه ليس هناك تأخر في البرنامج الوطني لبناء الطرق بالعالم القروي حيث إلى حدود 3 شتنبر من السنة الحالية الآن وصلنا إلى 4200 كلم اللي هي بنيت من أصل 10,000 في مدة ماتجاوزش أي عامين ونصف ثلاثة سنوات من بداية البرنامج باش ابدأ حيث البرنامج انشئ في 95 سنة ديال استعدادات واخدينا في 96 و96 ونصف كانجروا منه والآن هو انقولوا في عمره ثلاثة سنوات هذا أنه حتى البرنامج المقرر له 10 ألف كلم في 10 سنوات غيتنجز في قبل من وقت ديالو ماعدا بعض الحالات اللي كتكون بعض المرات عملية كتكون مبرمجة كتوقع إشكالية في الدراسة ديالها أو كتوقع تعطل في الشراكة وهذه العملية في نفس السنة المالية تعوض بعملية أخرى جاهزة وفي نفس الإقليم بحيث الغلاف يعني العدد الكمية اللي هي محددة عن كل إقليم حسب الاتفاقية اللي سانيها كل مدير ديال التجهيز مع رئيس المجلس الاقليمي آنداك في 95 هي محترمة ولا يجوز المس فيها أو تاخيرها إلى غير ذلك هذا باش انگول لكم المعطيات على أنه البرنامج ليس تأخير فيه بل بالعكس فيه وثيرة ديال الانجاز اللي غادي تمكنا إن شاء الله باش انكملوه في وقته فيما يخص إقليم شيشاوة السيد المستشار أنا أشاطركم وسبق لي أن تداكرت معكم لافي اللجنة أو في المكتب في عدة مرات على أساس أنه هذا الإقليم اللي هو محدث فعلا فيه مشاكل الحصة اللي تعطات في 95 فاش كان مع مراكش هي حصة ماكتجاوبش أي مع الحاجيات ديالو في إطار هذا البرنامج، والآن الوزارة في البرامج اللي كتعدها الآن وفي إطار التعديل اللي صدقتوا عليه اللي دخل الآن على الطريقة ديال التمويل الطرقي القروية الا وهو فتح الصندوق بحيث الصندوق غادي يمكن له باش يقترض عن طريق الوكالة وغادي يعفينا من واحد الكمية هائلة من الطرق في المناطق الشمالية اللي كيمكن لنا انديروها في المناطق الأخرى اللي مادخلاش تحت النفوذ الوكالة غادي يمكن لنا أن تداركوا هذه العملية كما أنه الآن حنا في هذه الأقاليم اللي هي مازال فيها تأخر في مجال الطرق عادين واحد البرنامج ديال التهيء بالإمكانيات اللي هي موجودة في الإدارة هذا هو اللي ابغيت انگول، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار الحاج العمارة للتعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني، أشكر السيد الوزير على تفضله بالجواب وأشكره كذلك على معرفته للإقليم وضعفه في مجال الطرق، ولهذا نترجى من السيد الوزير لأننا لازالنا تابعين لمراكش هذا التأخير الذي عرفناه منذ أن كنا تابعين لمراكش ولازلنا تابعين لمراكش لا يعقل أن إقليم شيشاوة لا توجد فيه مندوبية للتجهيز وإقليم شاسع وله مناطق جبلية كبرى فلهذا معالي الوزير نترجاكم ونجدد لكم رجاءنا أن تحدثوا لنا مندوبية حتى نستقل عن مراكش لأننا مراكش لابد أن نستغل الآليات التي توجد فيها فلهذا وشكرا، سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير:

غير إضافة فيها يخص يعني إقليم شيشاوة هو كجميع الأقاليم اللي هي أحدثت تاوريرت بركان وغيرها إما قبل وإما بعد إقليم شيشاوة الآن بها تقسيميات ديال الأشغال العمومية تقسيمات كيشرف عليها مهندس دولة مختص في مجال ديال الأشغال العمومية هذا بطبيعة الحال من حقكم كإقليم تكون في جميع التمثيليات ديال الوزارة إلا أنه هذه التمثيليات ديال هاد الوازارات باش يمكن لوزير التجهيز أو وزير الفلاحة أو أي قطاع آخر يحدث مديرية هو عن طريق واحد المسطرة إدارية توافق عليها الوزارة المختصة ديال المالية ويعين منصب يحدث يتولى في هيكل الوزارة الى غير ذلك هذه المسألة الآن الحكومة بصدد معالجتها في إطار نظرة شمولية لجميع هيكلة والإصلاح الإداري اللي هو ولكن ريتما انوصلوا الى هذه القضية هذه ويتعاد النظر في بعض الهياكل ديال بعض الوزارات ماهي الآن هاد التقسيمة في شيشاوة اللي هي قائمة بنفس العمل اللي كتقوم به المديرية بحيث الشماريخ والبرامج الكبرى ديال ماعدا الصيانة كلها كتقام عن طريق صفقات تقوم بها مقاولات كتبقى أنه الصيانة العادية التقسيمية اللي عندكم فيها جميع الشروط باش تقوم بهذا العمل هو من طبيعة الحال طبيعي أنه كل عمالة تتكون فيها مدير للتجهيز كل اقليم فيه مدير كيمثل الوزارة بمديرية ولكن أحنا جايين لهذه القضية هاذي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في قطاع التجهيز هو وضعية الطرق الثانوية ببلادنا للمستشار المحترم السيد سعيد العروي لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد العروي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سيدي الوزير،

لايخفى على سيادتكم الأهمية الخاصة التي تحتلها الطرق، الطرق الثانوية لفك العزلة والاتصال مع جميع الطرق الرئيسية إضافة إلى المساهمة في خدمة المواطن وتسهيل أموره وقضاء حاجياته إن بالطرق المصونة والمعبدة ترقى البلاد اقتصاديا وسياحيا لذا ومن منطلق الاهتمام الخاص الذي أولته وزارتكم لهذه الطرق من خلال تخصيص صندوق لها إلا أننا لم نرى أي اهتمام بهذه الطرق وأذكر منها على سبيل المثال الطريق الرئيسية 1203 الرابطة بين عنق الجمل وسيدي قاسم الزمال وكذلك الطريق 109 الرابطة بين الدار البيضاء وجمعة فوكو والعوان وغيرهما إن الطرق الثانوية تعرف وضعية مزرية بالحفر وعدم الترميم جوانبها مما يتسبب في حوادث السير واللائحة طويلة، وبناء عليه أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي: ماهي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لتدارك هذا النقص وخصوصا ونحن في موسم الشتاء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز :

شكرا سيدي الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله وأود أن نتفق على تسمية الطرق التسمية القديمة إلى حدود فاتح فبراير 1990 كانت طرق الرئيسية الرقم تيكون فيها ماكيتعداش أي زوج ديال الأرقام فيه رقم واحد الطريق الرئيسية رقم واحد رقم ثلاثة.. الطرق الثانوية ثلاثة ديال الأرقام الطرق الثلاثية والطرق الغير المصنفة الترقيم هذا الذي أقر بالمرسوم ديال فاتح فبراير 90 أصبح التصنيف هو كالتالي الطرق الوطنية وهي اللي كتعادل الطرق الرئيسية الطرق الجهوية وهي تعادل الطرق الثانوية اللي أظن جاءت في سؤالكم والطرق الإقليمية هي التي تعادل الطرق الثلاثية والطرق الغير المرقمة هي ما يسمى بالطرق الجماعية وأصبح أربعة أسماء فإذا كنتم السيد المستشار وأعتقد ذلك تتكلمون على الطرق الثانوية أي يعني الطرق الجهوية فالحمد لله الآن هاد الطرق الجهوية كلها الآن اللي مصنفة جهويا واللي مصبوغة دوك البورنيات الكيلو مترية ديالها بالأصفر هادي كلها الآن بحالة جيدة مما عدا في بعض المناطق اللي هي مبرمجة الآن باقة ضيقة مبرمج التوسيع ديالها وهناك برنامج يعني طموح كل سنة كيتوسع منها واحد الجزء الهام إذا كان سؤالكم يقصد الاقليمية والجماعية الغير المرقمة والمرقمة ففعلا هذه هي الإشكالية وهنا كاين 3 ألف كلم من هذه الطرق وسبق لنا أن تكلمنا عليها عدة مرات هذه الطرق فعلا منها ماهو باقي فارض واحد فارض واحد العزلة على عدة مناطق فهذا 3 ألف الآن في البرنامج الوطني اللي تكلمنا عليه مبرمج منها 10 الآف ولكن 20 ألف هي اللي باقية وهاد العشرين ألف إلى امشينا بالوثيرة اللي احنا غاديين بها حاليا يعني ماغتكفينا شاي انقضيوا عليها وانبنيوها قبل من واحد العشرين سنة وخمسة وعشرين سنة فهذاك الشي علاش التجانا وعرضنا عليكم في السنة الماضية تعديل أولي لنظام الصندوق الا وهو الوكالة ديال الشمال والجهات يمكن لها أن تقترض بصفة يعني متميزة وبقروض جد ملائمة وفيها مدة الإفاء بحيث كاين صناديق تتعطي هذا الإمتياز والصندوق مادام عنده مداخل قارة ومهمة سنويا يمكن له أن يؤدي في البلاصة الجهات وهذا الوكالة ديال الشمال آنذاك ديك الإعتمادات وهذاك الرصيد اللي هو مخصص للطرق اللي 40٪ كتمشي منه للبناء وما تبقى كيمشي للصيانة هاديك الساعة غاذي يمكن لنا إما انضوبلوا أو انفوتوا ديك الوثيرة ديال 1000 كلم سنويا اللي كانبنيوها هذا هو الإجراء اللي الآن حلينا منه الإشكالية ديال أن الوكالة والجهات يمكن لهم وكاينوا أنه في القوانين المقبلة إن شاء الله على أساس أنه الصندوق تكون عنده صفة ذاتية باش يقترض مباشرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا إذن ننتقل إلى قطاع وزارة النقل والملاحة التجارية وأذكر السادة المستشارين المحترمين أن السيد وزير الطاقة والمعادن سينوب عن السيد وزير النقل والملاحة التجارية.

الكلمة الآن لصاحب السؤال، حول المشاكل التي عانى منها الحجاج هذا الموسم للمستشار المحترم للسيد محمد بوهو مع التذكير أن الرئاسة لا تبرمج الأسئلة كما وقع في نقطة نظام وإنما الحكومة هي التي تمكن الوزير المعني بالقطاع للجواب المستشار لا يوجد في القاعة إذن سيؤخر هذا السؤال إلى جلسة لاحقة أو سيحول إلى سؤال كتابي.

السؤال الثاني، الزيادة في ثمن تذكرة القطار بالنسبة لأطفال المخيمات للمستشارين المحترمين السادة عبد الصمد عرشان عبد الجبار بوملحة ومحمد أوخيار، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الجبار بوملحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، لا يخفى عليكم أن قطاع النقل يلعب دورا أساسيا في تنشيط وتفعيل ميدان التخييم من خلال استفادة الجماعات المخيمة من هذا القطاع بشكل مهم وأساسي ونذكر هنا خاصة بقطاع السكة الحديدية إلا أنه وللأسف الشديد استيقظ وفوجئ العاملون في الحقل الجمعوي بصفة عامة وقطاع التخييم بصفة خاصة خلال الموسم التخييمي لصيف 1999 على إيقاع الزيادة مفاجئة في ثمن تذكرة القطار بنسبة 25٪ السيد الوزير هذه الزيادة إن دلت على شيء فإنما تدخل على غياب حس اجتماعي الذي طالما عللت به الحكومة شعاراتها، زاد على هذا عدم توفير وسيلة النقل في بعض المراكز، نذكر من بينها على سبيل المثال مركز تماريست، هرهورة والجديدة هذا دون أن ننسى الحالة المزرية للقطارات التي يخصصها المكتب الوطني للسكك الحديدية للأطفال والتي لا تتوفر على أدنى شروط الكرامة الإنسانية فلا وجود للضوء والماء بالإضافة إلي فرضه إلى لمواقيت لا تتناسب ولا تتلاءم مع سن الأطفال وراحتهم أمام هذا الزخم الهائل من المشاكل التي يعانيها الفاعلون في المجال التربوي نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تنوون اتخاذها للحد من هذه المشاكل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم .

الكلمة للسيد وزير الطاقة للجواب.

السيد يوسف الطاهري وزير الطاقة والمعادن نيابة عن السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أعتقد بأن السؤال هو يهم قطارات المخيمات التي يتوفر فيها الإكتضاض ويكثر فيها الطلب على السكك الحديدية وحفاظا على إعطاء كل التسهيلات للشعب المدني عامة والجمعيات خاصة وخلال هذه الفترة وللأطفال الذين لابد أن يذهبوا للاستراحة خلال فصل الصيف فهناك عدة تخفيضات التي هي أدمجت ودخلت حيز التطبيق فهناك مجانية السفر بالنسبة للأطفال الذين يقل سنهم عن أربع سنوات لأن كاين حتى داك الدراري الصغار تماما اللي كيمشيوا خلال فترة الصيف هادوك لهم مجانية تامة.

ثانيا: هناك تخفيظ ديال 50٪ التخفيظ في ثمن التذكرة بالنسبة للأطفال.. السكك الحديدية الذين يتجاوز سنهم أربع سنوات اللي عنده أربع سنين و21 عام 50٪ ديال التخفيض طبقت هذه السنة و50٪ من التخفيظ كذلك في ثمن تذكرة السفر ومرافقي المجموعات وهاد مرافقي المجموعات هما هادوك الناس كيمشيوا باش كيديروا لهم التأطير واللي كيكونوا مهتمين بالقضايا المباشرة وغير المباشرة ديالهم إذن هاد التخفيظات راهي موجودة كاين تخفيظ ديال المجانية تماما في صغر السن وكاين 50٪ ثم 50٪ يإما للمعنيين بالأمر أي الأطفال أو 50٪ للناس اللي كيرافقوهم.

النقطة الثانية اللي تعرضت لها السيد المستشار المحترم هو الحالة السيئة التي توجد عليها القطارات خلال السفر كنظن بأن كاين مجهود على ما أعتقد لأن حالة السكك الحديدية عامة قد تحسنت وبكيفية ملموسة لامن حيث إحترام المواقيت ولا من حيث احترام المادة الأصل أي السكة الحديدية التي أصبحت أصبح يتعامل معها المسافر المغربي عامة ويمكن كذلك أن أقول بأن هناك تعبئة عدد كبير من الأعوان ديال السكك الحديدية لاستقبال وتأطير الأطفال خلال السفر للسهر على سلامتهم برمجة قطارات إضافية لأنه كيكون هناك إكتضاض كما سبق أن قلت وتوقف القطارات بمحطات كيطلب واحد المادة واحد المجهود توقف القطارات بواحد العدد ديال المحطات اللي هي ماشي محطات رسمية لجمع الأطفال اللي تيمشيوا للمخيمات خلال الصيف وشكرا السيد الرئيس شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

تعقيب السيد المستشار:

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد الرزير على جوابكم الكريم السيد الوزير نودوا أن نحيطكم علما بأن الجمعيات الفاعلة في هذا القطاع المهم تعمل في إطار تطوع والمجانية والجدير بالإشارة أن أعمال هذه الجمعيات يستفيد منها أبناء الطبقة الشعبية المحرومة لهذا السيد الوزير كانطلب منكم المساعدة ديال هاد الجمعيات فيما يخص نقل هاد الأطفال للمخيمات السيد الوزير تكلمت أنه كاين تخفيظ ديال 50٪ من قبل راه كانت 75٪ ووقع ارتفاع ثمن التذاكير ب25٪ ولهذا اللي كنطلبو منكم هي المساعدة ديال هاد الجمعيات وديال هاد الأطفال في تنقلهم للمخيمات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

تعقيب السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الشريحة توسعت جدا حيث أن 50٪ أصبحت تعني أولا المستفيد المباشر هو الطفل الذي يذهب للمخيم وتكاثرت بواحد العدد مهم وكذلك المرافقين، المرافقين حتى هما دخلوا في 50٪ ومع مجانية الأطفال فتحت ديك 75٪ إلا للمعنيين بالأمر مباشرة ولكن بما أن حتى المؤطرين كذلك أصبحوا يستفيدون لتشجيع المجتمع المدني ككل، فتخفظات داك الإنخفاظ من 75٪ الى 50٪ ولكن توسعت الشريحة المستفيدة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى القطاع الأخير الذي سنتعرض إليه في هذه الجلسة هو قطاع وزارة الصحة وأعطي الكلمة لصاحب السؤال المتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية المقدم من طرف المستشارين المحترمين السادة محمد يحياوي الحسن أمعضور محمد طلحة وأحمد المنتصر الكلمة للمستشار المحترم لطرح السؤال.

السيد المستشار أحمد المنتصر:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

نظرا لتقدم الوقت واللي دفع السادة المستشارين اللي اعياوا امساكن واخواو القاعة غادي نكون وجيز ووجيز جدا رغم أهمية الموضوع السيد الوزير استبشرنا خيرا حينما علمنا باهتمام الحكومة بمشروع التغطية الصحية المشروع الذي قدم منذ عدة شهور في كل الأماكن وفي أماكن مختلفة من طرف وزارتكم ومن طرف وزارة التنمية كذلك ولكن مع الأسف لم يقدم أمام البرلمان وأمام البرلمانيين رغم أنهم هم الأوائل السباقين الى هذا الموضوع وكما تعلمون فالمشروع تم التفكير فيه منذ مدة طويلة حيث اهتم به على الأقل ثلاثة وزراء سابقين وقدموا مشروع قانون ومع الأسف وبقدرة القدير انتهى الأمر الى النسيان إن لم نقل الى سلة المهملات فياترى ماهي الدواعي والدوافع التي تسعى إلى إفشال هذا القانون؟ أهو الجدل القائم بين الخواص؟ أعني شركات التأمين والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بغض النظر عن الدوافع الغير المصرح بها والتي يعلمها الجميع والتي يمكن أن نسميها بسر (البولينسين) والتي تدفع بعض الأطراف الى عرقلة مشروع يمكن اعتباره مشروع أمة فإن المغاربة ينتظرون قاطبة خروج هذا القانون الى حيز التطبيق رغم كونه لن يستجيب حتى إذا انجز فإنه لن يستجيب إلا على الأكثر ب 30٪ من السكان لذا نسائلكم عن ماهية هذا الجمود وكيف الخروج من النفق المظلم وتسليط الضوء والشفافية على مشكل يهم المغاربة قاطبة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة العمومية:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم ،

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

أود في البداية أن أشكر السيد يحياوي المستشار المحترم على سؤاله المهم جدا بالفعل والذي بطبيعة الحال وهو يعلم ذلك أنه نعتبره من أهم الأهميات لأنه يتعلق بالتقدم الصحة العمومية بصفة عامة في بلادنا.

بطبيعة الحال هذا المشروع وهذا الموضوع لم يقبرو إنما كما وهذا ما يبدو للعيان أنه هناك تأخير في تطبيقه لأسباب يعني أسباب راجعة إلى شيء من التأخر ولكن في الحقيقة هو تطرق في سؤاله وقال بأن الأمر يعني 30٪ وبالفعل هو إذا أخدنا بعين الإعتبار التأمين الإجباري فقط بالفعل غادي يكون تيمس نصف ديال الساكنة ولكن نحن في تفكيرنا وهذا يعني تفهمه جيدا أننا نتكلم عن نفس الشكل سواء عن التأمين الإجباري أو عن المساعدات الطبية لذوي الدخل المحدود وهذه هي المساعدة اللي غادي تكون بمثابة تأمين خاص بالقطاع يعني بالمعوزين وهذا أمر مهم جدا.

بطبيعة الحال سبق للسيد المستشار أن شارك في الندوة التي نظمتها وزارة الصحة في هذا الموضوع ويعلم كل النقط المتعلقة بهذا الموضوع.

كاين اجتماع كذلك فيما يتعلق بآخر الصيف اجتماع حكومي حول هذا الموضوع الذي تطرقنا فيه الى جميع النقط المتعلقة به وكاين بطبيعة الحال لازال هناك جدل حول إمكانية جعل الموضوع ككل أو تقديمه يعني بمراحل بطبيعة الحال اعتقد أنه من الضروري أن يكون الأمر بصفة إجمالية ومن المقرر أن يتم اجتماع على الصعيد الحكومي ككل من أجل التطرق الى هذا الموضوع ووضع النقط الأخيرة حوله من أجل تقديمه بطبيعة الحال الى المراحل الطبيعية التي ستؤدي به إلى البرلمان وأعتقد أنه إن كان هناك شيء من التأخير فلا يمكن أن يكون إقبار لهذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

تعقيب السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير،

على جوابكم يعني لاحظت في جوابكم أنه أعطيتنا بعض يعني النظرة ديالكم لهذا الموضوع ولكن بصراحة ابغينا انعرفوا أشكون اللي تيمنع أشكون اللي يعني استعملت كلمة ربما «إقبار» هذا من باب البلاغة المعروفة في العرب ولكن النتيجة هي هي وهذه سنين وسنين واحنا كانتظروا وكتعرفوا أنتما واد الميدان بأن الصحة بصفة عامة وخاصة في المستشفيات العمومية الآن تعرف تدهور وتدهور سيء جدا والأخ الجوهري منذ لحظة ذكر مع الأسف بواقعة مؤسفة وقعت في مستشفى عمومي إنسان مواطن تيجي وتيموت في المستشفى ويرفض إسعافه ما بالك بالمستشفيات الأخرى اللي ماعندهاش الإمكانيات اللي عند بعض الأقسام الأخرى فاباش المغاربة يكونوا متساوين أمام الإهتمام بالصحة ديالهم هذا المشروع هذا إن شاء الله إلى خرج غادي يخرج وغادي يساهم في تحسين الأداء وهذا المشكل اللي كانعيشوه الآن أنا أتكلم بصفتي أعرف المستشفيات العمومية يعني تنعيشو واحد الأزمة خانقة وماكانشوفوش أشنو هو الحل ديالها وهذه سنتين على الأقل السيد الوزير اللي كانداكروا في اللجن وخصوصا في مناقشة قانون المالية مع الأسف ماكيبان لناش النتيجة ولهذا نحتكم باش اتسرعوالنا بهذا المشروع هذا والقانون الآن يوجد في البرلمان، القانون أنجز من طرف أحد، مقترح قانون عفوا وضع من طرف أحد البرلمانيين هذا القانون خاص يخرج ويتدارس يإما الإخوان يعطيوا الرأي ديالهم شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير قصد التعقيب.

تعقيب السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة بالفعل أتفق مع السيد المستشار لأنه من الضروري أن نتقدم في هذا الموضوع لأنه يتعلق بالفعل كما قلت بالتقدم الطبي

بصفة عامة وتحسين الأداء في المستشفيات ولكن كما قلت لابد أن يكون الأمر يهم جميع المغاربة وليس فئة فقط هذا هي النقطة اللي مزال فيها شويا ديال يعني الكلام لأنه في الحقيقة هو تخوف من بعض الجهات في الحكومة لأنه الى عملنا كل شيء دقة واحدة غادي يكون فشل دريع ديال الموضوع ولكن في الجهة الأخرى، وهذا رأي وأنتم تعلمون ذلك أنه إلى كان غادي أنديروا نصف ديال المجتمع يكون عند الحق ويكون النصف الآخر مايكونش عنده واحد الحق أولا صعيب من الناحية الإجتماعية ولكن كذلك حتى بالنسبة للإستمرارية ديال الأسلوب ديال التأمين هذا الأول اللي كانهدروا عليه لابد باش يكون التأمين الآخر باش ماترقعش داك الشي اللي كانعرفوا جميعا واللي كيؤدي الى عدم الاستمرارية ديالو.

ولكن بطبيعة الحال كن على يقين أنه لازم إن شاء الله غادي انوصلوا الى هذا الحل عن قريب زد على هذا أنه المشاريع أو المشروع اللي كان تقدم أنداك سابقا كان داز في مجلس الحكومة بالفعل ولم يصل الى المجلس الوزاري هاد الشيء في 93 أوما يناهز هذا الوقت وبالتالي انتهى الأمر به، بطبيعة الحال اللي مقدمين احنا الآن ومشروع الحالي هو مقترح قانون بالفعل مقترح قانون كاين في إطار يعني مجلس النواب وإلى احنا قدمنا شي حاجة كحكومة غادي يكون أفضل ولكن في حالة ماإذا كانش بالفعل خاص يدوز لهذا المقترح قانون اللي هو موجود وعلى حال وخى يكون شويا ديال التأخير انتمناوا أنه انتمناوا احنا وانمناوا حتى انتما انتما معنا بأنه يكون في أقرب الوقت لأنه ضروري ومؤكد للحاضر وللمستقبل وهذا مافيه حتى شي شك والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم،

ننتقل الى السؤال الأخير في هذه الجلسة وهو يتعلق بمراقبة جودة الأدوية للمستشار المحترم السيد محمد الخضوري لكم الكلمة.

السيد المستشار محمد الخضوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

ما تيخفاش عليكم السيد الوزير الأهمية ديال الدواء وانعكاس المراقبة ديالو على المواطن فهاد الشأن السيد الوزير لا يجادل أحد، اثنان، في أننا نعيش عصر استهلاك بامتياز أصبحت معه كل الصناعات في صراع وتنافس شديدين يجعل أصحابها جريا وراء الربح يعتمدون شتى الوسائل والأساليب لتحقيق هدفهم حتى ولو كان على حساب في بعض الحالات على حساب صحة الإنسان والأمثلة على ذلك عديدة لا يستثنى منها أي منتوج والدواء كمنتوج يضطر الانسان إلى استهلاكه يكتسي خطورة قصوى لامن حيث سوء استعماله ولامن حيث جودته ونجاعته وصلاحيته وتوزيعه نتساءل السيد الوزير، هل الأدوية التي تروج في السوق المغربية تتوفر على مواصفات الجودة اللازمة؟

ثانيا، ماهي طرق المراقبة ووسائلها؟ وهل تغطي المراقبة كل الأدوية التي تروج في سوق الأدوية ببلادنا؟ وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

في الحقيقة لابد أن أقول بأنه بالنسبة إلينا في المغرب الأدوية هي جيدة مافيها شك وهذا راجع إلى أسباب متعددة بطبيعة الحال أن صناعة الدواء في المغرب تتبع يعني الأساليب العصرية لافي إطار الصناعة ولا في إطار المراقبة زد على هذا أن كثير ماشي كثير ولكن كل الشركات اللي كتعطي لا(ليصونص) باش تخرجوا والا وكتعمل واحد المراقبة تقريبا كل ثلاثة أشهر فيما يتعلق بهذه الأدوية

وإذا كان خاص شي حاجة ماشي هي هديك يتزولوا لا(ليصونص) زد على هذا أنه عندنا واحد المركز ديال المراقبة ديال الأدوية اللي كيقوم بالعمل ديالو يعني كما ينبغي وكيمشي بواحد الخطة ملوية وفي كثير من الأحيان كتوقع احتجاجات متعددة من طرف صانعي الأدوية نظرا للمدة اللي كيأخذ واحد الدواء في أغلب الأحيان باش يأخد هداك الإذن ماشي يعني التسريح للبيع في السوق، فهذ المرحلة غير الملف بوحده كيطلب واحد العدد ديال الصعوبات زد على هذا الفحوصات اللي كتكون على الأدوية من جميع النواحي ولا كذلك الفحوصات اللي كتكون كل تفتيش اللي كيكون بصفة (إليبوني) وفي الحقيقة وبهاد الحالة هذه يمكن لنا نقولوا بأنه احنا ماعندناش أي مشاكل ديال الأدوية فيما يتعلق بالجودة انقدروا أنتكلموا على الأثمنة انقدروا على حاجات أخرى ولكن ما نتكلموش على الجودة لانها على أحسن ما يرام بطبيعة الحال كانهدر على الادوية اللي كاينة هي رسمية سواء مصنعة أو مستوردة.

ولكن تيبقى المشكل ديال بعض الحالات في بعض المدن اللي كيجيوا بصفة عن طريق السوق السوداء وإلا شي حاجة هاد الشي قليل جدا كاين في بعض المناطق ماشي لازم انذكروها وفي هاد الحالة هذه كتخرج على الإطار ديال هذا بحال بعض المواد كلها.

كاين بطبيعة الحال كانتصور بأنه بالنسبة للإخوان السادة المستشارين أعتقد أنه يكون من المفيد لأنه كاين كثير من الأسئلة اللي كتجي سواء كتابية أو شفوية حول جودة الأدوية أو حول أمور من هذا القبيل من المفيد جدا أنه في إطار اللجنة واحد المجموعة من المستشارين يجيوا النهار اللي غادي يقدروا يزوروا هذا المحل ديال مراقبة الأدوية ويتبعوا جميع المراحل اللي كاينة وغادي شوفوا بأن يعني حقيقة أمر يشرف وبالتالي لا أعتقد أنه كاين مشكل فيما يتعلق بجودة الأدوية إذا كانت شي مشاكل أخرى في التوزيع والا شي حاجة ربما ولكن فيما يتعلق بالجودة ليس هناك مشكل يعني في الأمور العادية يعني الطبيعية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

تعقيب السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير،

هو اللي تنبغيوا انفهموه من السؤال ديالنا هو التصريح اللي قلتوه أنه الوزارة والحكومة بصفة اجمالية محملة المسؤولية ديالها أمام الرأي العام لمراقبة الجودة هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية هاد المراقبة تبتدأ من الصناعة حتى توصل المواطن بالدواء وهنا تندخلوا في مواضيع كما قلت مواضيع أخرى لا يخفى عليكم السيد الوزير أنه في الصيف اللي فات كانت هناك واحد الحملة صحفية في فرنسا بالخصوص على الدواء بصفة عامة ووجدوا واحد العديد ديال الهفوات وواحد العديد ديال الدويات اللي عاصلحينشاي واحد العدد ديال الدويات اللي على كل حال، هاديك الحملة ديال الصحف بينت أنه يخص إعادة النظر حتى في واحد العدد ديال الدويات عندنا هنا في المغرب خصوصا وأن القدرة الشرائية ديال المغاربة لا تتحمل بعض الأدوية اللي ماصالحة لهم والو... اللي غير الأطباء تيكتبوها إلى آخره كاين المشكل ديال الجينريك مع الثمن اللي هو خاص الوزارة تنعكف على هاد المشكل وتختار الدواء اللي هو مزيان ولكن رخيص بالنسبة للمواطنين.

كاين المشكل ديال المراقبة راه نكلمتوا عليها ولكن كاين مشكل ديال التوزيع وديال التسليم ديال الدواء هذا هو المشكل الأساسي اللي عندنا في المغرب احنا كمهنيين والمواطنين عارفين هاد الشي أنه في المستوى ديال التوزيع لا مراقبة ما كاينش مراقبة (الفرماصيان) على الصعيد الفرمصي، تنشعروا احنا كأطباء أن الفرماصيان ما عليها حتى مراقبة اللي غير تيجي، تيقولو اعطيني الدواء الفلاني تيعطيه له كتصيب عندو لفرمصي في الحسيمة وهو جالس في فاس إلى آخره، ألتمس من السيد الوزير تنحملوكم هاد المسؤولية لأنه ماخاصش أي المهنيين هما اللي.. خاص وزارة الصحة تحمل مسؤوليتها باش تنصف الناس تنصف المواطن قبل كل شيء لأن الفرمصي خاص يجلس في محلو وخاص يعطي ويسلم الدواء للمواطن وخاص إلى كان استشارة ماخاصش الأدوية البسيطة يمكن تسليمها ولكن فيما يخص الأدوية اللي عندها انعكاس على صحة المواطنين خاص يمشي يشوف الطبيب اللي عنده إمكانيات

يمشي يشوف الطبيب اللي هو مرتاح له واللي ماعندوش امكانيات يمشي لوزارة الصحة ويشوف الطبيب هذا هو الأساسي حنا السؤال هو الفراغ عندنا هو أن ماكاينش مراقبة في إطار التوزيع وخصوصا أنه دابا حتى المستشفيات تتعطي الأغلبية ديال المرضى تايمشيوا يشريوا الدواء لهذا السيد الوزير احنا كانطلبو منكم وتتلحوا عليكم أن الوزارة تتحمل المسؤولية حتى في هاد الجانب ديال المراقبة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار .

هناك تعقيب السيد الوزير لكم الكلمة.

تعقيب السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة الأخ الخضوري وضع واحد العدد ديال النقط اللي هي مهمة بالفعل فيما يتعلق غنرجع نبدا من الأخير وانتوخر يعني غناخد يمكن واحد زوج ديال الدقائق فيما يتعلق بالتفتيش الحقيقة أنت كما تعلم أنه كاين واحد الطاقم الآن مهم ديال المفتشين وكل سنة كانزيدوا واحد العدد المفتشين ديال الصيدليات واللي كيقوموا بهاد الدور وكيعملوا تقارير وتتلقاو واحد العدد الكثير من الخروقات لاداعي لجردها الآن وبطبيعة الحال كانتبعوا المسطرة الطبيعية وكانرفعوا التقارير ديالنا اللي خاص يأخذ القرار لأنه كاين واحد المسطرة وبالفعل هذا واحد الأمر اللي هو مهم جدا بالنسبة للصحة ديال المواطنين لأنه الصيدلي هو الوحيد اللي يمكن له يكون.. الأمر وليس من يعمل معه مهما كانت المقدرة ديالو هذا فيما يتعلق بهذه النقطة.

فيما يتعلق بالنقطة اللي ذكرتم في الأول والمتعلقة بما جاء في الجرائد الفرنسية حول الأدوية الحقيقة، بكل صراحة أنا غادي انعطيك واحد الرأي ديالي صحيح هناك كثير من الأدوية بعدا كاينة واحد الأدوية اللي كيكونوا في واحد الوقت تيجيوا كيعتبرها الانسان أنها عندها فعالية ولكن مع الممارسة ومع الوقت إما كتكون الفعالية ديالها أقل مما هو منتظر أولا كيجيوا أدوية أخرى اللي عند فعالية أكثر، ولكن فيما يتعلق باللائحة اللي خرجت في فرنسا احنا كاناخدها دائما كنموذج ولكن يمكن لنا ناخذ غير كمثال ديال الجلبة على (ليتيت بيل) اللي ابغاوا يمنعوها هذا منكر ماخاصش انسان عاود ثاني أو المشكل ديال ذاك الدواء واحد لونتي بيوتيك ماعندناش لاش انذكروه باش مانكونوا كانديروا الدعاية اللي عندو واحد واخى عنده يعني بعض المضاعفات في بعض الحالات أخرى وإما يمكن يكون عنده واحد الفائدة كبيرة ولذلك ماشي أية حاجة كالتها فرنسا وإلا فصحيحة هاديك اللائحة اللي خرجت فرنسا مبنية على واحد الأمور متعلقة بالضمان الإجتماعي وهذا أكثر من شي واحنا وانت طبيب وأنت قرأت وأنا كذلك قرأت هذيك كاين واحد العدد مهم ديال الأدوية اللي تم واللي هي في الحقيقة فيها منفعة ومنفعة كبيرة بتجربة وماشي بشهادة أخرى هذا الرأي ديال فرنسا ماشي لازم يكون الرأي ديالنا كذلك زد على هذا أن هناك بعض الأدوية اللي مصنفين أنهم ماكيصلحوش في القضية الفلانية ماشي معنى أن خاصهم يزولوا من المارشي لأنهم ماكيصلحوش في القضية الفلانية يمكن يصلحوا في القضية الفلانية أخرى وتناخد على سبيل المثال الماينزيوم لأنه ماشي اسم هذا الماينزيوم كيصلح في واحد العدد ديال الأمور ولكن يمكن في بعض الحالات أخرى ماكاينش واش خاصنا انحبسوه إذا خاص يكون عند الإنسان واحد القراءة نقدية ديال هذا واحنا على كل حال في المغرب عاود ثاني نشوفوا الأمور ديالنا ويمكن لنا انشوفوا اشنو غادي يخرجنا ماشي لازم انبقاوا ماشيين في دائما تابعين لواحد السياق مع أنه لابد أن نأخذ بعين الإعتبار ما يقع في الدول الأخرى وهذا مافيه شك بطبيعة الحال يمكن باش مانطولش كثير غادي تكون هذه النقطة... ولكن اكتفي بهذا القدر ولاشك أنه الأمر مهم ومهم جدا لأنه كيتعلق بمستقبل المغاربة والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ب

هذا نكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة ونعلن عن رفعها.